مجلس الأمن

السنة التاسعة والستون

مؤقت

الجلسة **٧١٤٣**

الأربعاء، ١٩ آذار/مارس ٢٠١٤، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيدة لوكاس	(لكسمبرغ)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد إليتشوف
	الأرجنتين	السيدة بيرسيبال
	الأردن	الأمير زيد بن رعد زيد الحسين
	أستراليا	السيدة كنغ
	تشاد	السيد مانغارال
	جمهورية كوريا	السيدة بايك جي – أه
	رواندا	السيد غاسانا
	شيلي	السيد إراثوريث
	الصين	السيد ليو جياي
	فرنسا	السيدة لو فرابيه دو إيلين
	ليتوانيا	السيد باوبليس
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السد شيرمان
	نيجيريا	السيد ساركي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد ديلورنتيس

جدول الأعمال

بناء السلام بعد انتهاء النزاع

تقرير الأمين العام عن بناء السلام في أعقاب انتهاء النزاع (S/2012/746)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 506.

1426912 (A)

الرجاء إعادة التدوير

وثيقة ميسّرة

الافتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

بناء السلام بعد انتهاء النزاع

تقرير الأمين العام عن بناء السلام في أعقاب انتهاء النزاع (S/2012/746)

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو سعادة السيد أنطونيو دي أغيار باتريوتا، الممثل الدائم للبرازيل ورئيس لجنة بناء السلام، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيدة هيلين كلارك، مديرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأود أن أسترعي انتباه المجلس إلى الوثيقة S/2012/746، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن حماية المدنيين في أعقاب انتهاء النزاع.

أود أن أرحب ترحيبا حارا بنائب الأمين العام، معالي السيد يان إلياسون، وأعطيه الكلمة.

نائب الأمين العام (تكلم بالإنكليزية): أشكركم على تنظيم هذه المناقشة الحسنة التوقيت، السيدة الرئيسة. وأنا أعرف مدى التزامكم أنتم والعديد من الزملاء في المجلس بعمل لجنة بناء السلام، وخبرتكم في ذلك المجال.

يشمل بناء السلام طائفة متنوعة من الإجراءات السياسية والإنمائية التي تقوم بها عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة والأفرقة القُطرية وغيرها من الجهات الفاعلة. إنها عملية تكمُن في صميم ما تصبو إلى تحقيقه الأمم المتحدة في البلدان الخارجة من نزاعات.

منذ أسبوعين فقط، زار الأمين العام سيراليون بمناسبة اختتام عملية الأمم المتحدة لبناء السلام، وإنهاء عمل مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون. ويجري العمل حالياً على عملية الانتقال إلى الفريق القُطري بتعاون وثيق مع حكومة سيراليون واستمرار لجنة بناء السلام في المشاركة السياسية.

إن مثال سيراليون، ومثال تيمور – ليشتي من قبله، يبرهنان على كيفية بناء السلام بعد انتهاء النزاع والحيلولة دون الارتداد إلى العنف ودعم تنمية البلد بعد انتهاء النزاع. ومن جهة أخرى، فإن اندلاع العنف مؤخرا في جمهورية أفريقيا الوسطى وفي جنوب السودان يبرهن على بيئة لا يمكن التنبؤ بها بالنسبة لبناء السلام وما ينطوي عليه ذلك من مخاطر كبيرة. لذلك يجب أن نكون مستعدين دائماً للتكيف والبحث عن نُهج جديدة تقوم على الخبرة والبينة.

في عام ٢٠١٢، حدد الأمين العام مسألة الشمولية في العملية، وبناء المؤسسات والحاجة إلى استدامة الدعم الدولي والمساءلة المتبادلة بوصفها ثلاثة مجالات ذات أولوية لبناء السلام. أود أن أقول بضع كلمات عن كل مجال من تلك المجالات الثلاثة.

أولاً، فيما يتعلق بالشمولية، والمُلكية الوطنية، والقيادة الوطنية والالتزام السياسي الوطني، كلها عناصر لا غنى عنها لإحلال السلام الدائم. بيد أن اتفاقات السلام التي لا تشمل إلا عدداً محدوداً من الأطراف المؤيدة أو الجهات الفاعلة الرئيسية والتي غالباً ما تُخفق في الوفاء باحتياجات وتطلعات الشعوب، ومن هنا تُصبح تلك الاتفاقات هشة. ولئن كان من المسلم به أن التسويات السلمية ينبغي أن تشمل ما يُسمى

بحملة البنادق من الناس، فإن بناء السلام يتطلب في المقام الأول عمليات سياسية بمشاركة واسعة ومساءلة عامة.

في العام الماضي، قام الممثل الخاص للأمين العام لغرب أفريقيا، السيد سعيد جينيت، بتيسير حوار سياسي في غينيا بدعم من لجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام. فقد عمل على تعزيز الثقة فيما بين الأطراف السياسية وعزز من دور النساء، بما في ذلك عملهن بوصفهن مراقبات للانتخابات. كانت تلك عناصر هامة جداً للانتخابات التي عُقدت في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ وكانت انتخابات سلمية إلى حد كبير. أما في اليمن، خلال السنتين الماضيتين، فقد قام المستشار الخاص للأمين العام بجذب أصوات النساء والشباب إلى الحوار الوطني في البلد. يُبرز هذان المثالان أهمية بناء السلام الذي يُراعي المساواة بين الجنسين وشمول المرأة في عمليات السلام.

أود أن أشدد على مشاركة الأمين العام في ذلك المجال، من خلال الالتزام بتخصيص ١٥ في المائة من أموال بناء السلام التي تديرها الأمم المتحدة للمشاريع التي تعزز المساواة بين الجنسين وتعمل على تمكين المرأة. إني أدرك بأنه لم يتم بعد بلوغ الهدف، غير أنه ما برح شاغلاً يكتسي أولوية في عملية بناء السلام.

أما النقطة الثانية، فتتعلق ببناء المؤسسات من أجل تعزيز السلام والتنمية والتماسك الاجتماعي. إن شمول بناء المؤسسات في مجالات العدالة، والتعليم والرعاية الصحية يُمكن أن يساعد الدول على كسب ثقة شعبية واسعة وضمان معالجة النزاعات والتنافس السياسي من دون اللجوء إلى العنف. إن توفر الأمن الفعال والنزيه وقيام المؤسسات القضائية أمر مهم جداً لاحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون. ونرى مركزية بناء المؤسسات في ليبيريا حيث تقوم الأمم المتحدة بدعم إقامة خمسة مراكز أمن وعدالة إقليمية تساعد على استعادة الثقة بالخدمات الأمنية في البلد. إن توسيع نطاق الخدمات القضائية والإصلاحات القانونية تشكل جزءاً مركزياً في بيان الالتزامات المتبادلة بشأن بناء السلام في ليبريا مع لجنة بناء السلام. إن تقديم الدعم إلى لجنة الأراضي وإلى ما يسمى بأكواخ السلام عزز من الحلول السلمية للمنازعات. وأعرف أن ممثل الأردن ملم جداً بتلك النقطة.

إن الأمثلة التي ذكرتها عن بناء السلام الناجح تتوقف على استدامة الدعم المالي والسياسي الدولي وإمكانية التنبؤ به، وذلك يحضرني إلى نقطتي الثالثة. في الأماكن التي تعمل فيها بعثة الأمم المتحدة على الانتقال إلى الأفرقة القُطرية التابعة للأمم المتحدة، كما هو الحال في بوروندي وسيراليون، علينا أن نكفل استمرار تمويل الأنشطة المركزية. ونحتاج أيضا إلى تقديم الدعم السياسي اللازم والعمل بحزم في اللحظات الحرجة. وكما لاحظ المجلس خلال بعثته الأخيرة إلى مالي، فإن تجميع العناصر تدبير رئيسي من تدابير بناء الثقة في عملية السلام. ومن الجوهري أن يعمل صندوق بناء السلام على توفير التمويل المبكر والموثوق لكي يكون بمقدور الأمم المتحدة دعم عملية بتجميع العناصر.

في الصومال، وائم ميثاق الاتفاق الصومالي الجديد بين المانحين والأولويات التي وضعتها بوضوح الحكومة والنظراء الصوماليون. وعزز ذلك من المساءلة المتبادلة. وفي ليبيريا، فإن الوصول الجماهيري لما يسمى بلوحة أجهزة القياس التي تبين تفاصيل تمويل الجهات المانحة قد عزز من الشفافية.

أود أيضا أن أضيف بأن مشاركة الاتحاد الأفريقي في جمهورية أفريقيا الوسطى والصومال وفي أماكن أخرى من أفريقيا تبرز أهمية العمل في شراكة وثيقة مع المنظمات الإقليمية انطلاقاً من روح الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة. إن بناء بيئة إقليمية تُفضي إلى السلام ينبغي أن تكون أولوية هامة للبلدان الخارجة من نزاعات. ومن شأن ذلك أن يساعدها

على تعزيز عمليات الانتقال الهشة وتقليص عدد الأسلحة غير المشروعة أو التدفقات المالية.

إن الممثلين الخاصين للأمين العام في بوروندي وفي جمهورية أفريقيا الوسطى وغينيا - بيساو يعملون بهمة ونشاط مع لجنة بناء السلام لضمان تعاون البلدان المجاورة والمنظمات الإقليمية. في شهر أيار/مايو من العام الماضي، زار الأمين العام ورئيس البنك الدولي منطقة البحيرات الكبرى في أفريقيا وقاما بالاشتراك مع رئيس الاتحاد الأفريقي، ورئيس بنك التنمية الأفريقي ومفوض التنمية في الاتحاد الأوروبي، بزيارة منطقة الساحل في شهر تشرين الثاني/نوفمبر. وبيّن ذلك الالتزام المشترك أهمية دعم العمل التحويلي والمشاركة من أجل السلام والتنمية. وقد تم تطوير شراكات مماثلة في منطقة البحيرات الكبرى حيث تعمل الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي مع الحكومات والمجتمع المدني لتحسين إدارة الموارد الطبيعية.

أنشأت الدول الأعضاء هيكلا جديدا لبناء السلام في مؤتمر القمة الذي انعقد في عام ٢٠٠٥ استجابة لتكرار العودة إلى العنف في البلدان الخارجة من نزاعات مسلحة. وبالنظر إلى تنوع تكوين لجنة بناء السلام بوسعها المساعدة في ضمان تماسك الجهود واستدامة الاهتمام بدعم السلام. أود أيضاً أن أؤكد أنه يُعترف حالياً على نطاق واسع بصندوق بناء السلام بسبب جدواه ومرونته. غير أن الأسئلة التي ما زالت قائمة والمتعلقة بحيثما وكيفما يمكن للجنة أن تقدم المساعدة على أفضل وجه، وأن تبرهن أهميتها. إن اللجنة وتشكيلاتها القُطرية تعمل بكد للقيام بدور استشاري مُجدٍ في مجلس الأمن وتحقيق التأثير الجماعي للدول الأعضاء في دعم أولويات بناء السلام.

ومهما يكن من أمر، نود أن نذكر بأن لجنة بناء السلام جهاز فرعي تابع لهذه الهيئة، وأشدد على أنه لا يمكنها أن تكون أداة مثالية إلا إذا عمل المجلس على تمكينها وتسخير ما لديها من إمكانيات. عندما أُنشئت لجنة بناء السلام، وصادف أن كنت رئيسا للجمعية العامة في ذلك الوقت، كنا نعتقد أن المجلس بوسعه الاستفادة من أي هيئة استشارية يمكنها أن تتخذ منظوراً أعمق بعد انتهاء النزاع. وأود أن أناشد المجلس الاستفادة من استعراض هيكل بناء السلام في عام ٢٠١٥ لكي يرسم الشكل الهام للجنة بناء السلام حتى تكون عنصراً حفازاً وفعالاً ليس أقلها من منظور مجلس الأمن، وبطبيعة الحال، أن تخدم مصالح الدول المتأثرة. ويقينا أن الحقائق في العالم تذكرنا بضرورة وجود هذه المهمة وهذا الدور للأمم المتحدة. إنني أتوق إلى الاستماع إلى الرئيس الجديد للجنة بناء السلام وهو يتكلم عن هذا التحدي.

إن التحديات كثيرة وخطيرة وعاجلة في بلدان مثل أفغانستان، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجنوب السودان، ومالي والصومال. وأنا واثق أن بوسع حكومات وشعوب تلك البلدان أن تستفيد إلى حد كبير من هيكل بناء السلام في الأمم المتحدة الكفؤ والمترسخ على نطاق واسع.

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): أشكر السيد إلياسون على إحاطته الإعلامية. أعطي الكلمة الآن للسيد باتريوتا.

السيد باتريوتا (تكلم بالإنكليزية): أشكر أنا أيضا نائب الأمين العام على بيانه.

يسر لجنة بناء السلام أن تساهم في النظر المؤقت لمجلس الأمن في التقدم المحرز في جهود الأمم المتحدة لبناء السلام بعد انتهاء النزاعات. إن التقارير الدورية المقدمة من الأمين العام إلى مجلس الأمن والجمعية العامة عن بناء السلام بعد انتهاء النزاع تتيح فرصة لإبقاء تركيز الدول الأعضاء وكيانات الأمم المتحدة التنفيذية منصبا على حتمية بذل جهود مشتركة ومتماسكة لمنع نشوب النزاعات والحيلولة دون الارتداد إلى حالة النزاع.

إن بناء السلام تعبير عن إقرار المجتمع الدولي بان استجابتنا الجماعية للنزاع لا بد ان تكون متعددة الأوجه ومستمرة على المدى الطويل. وفي ذلك السياق، تقر لجنة بناء السلام بأهمية المواضيع الرئيسية الواردة في تقرير الأمين العام لعام ٢٠١٢ عن بناء السلام في أعقاب انتهاء النزاع (S/2012/746) وهي تحديدا، الشمولية وبناء المؤسسات والدعم الدولي المطرد والمساءلة المتبادلة.

وتذكرنا الأزمتان الأخيرتان في جمهورية أفريقيا الوسطى وجنوب السودان بأن طابع بناء السلام يتطلب فحصا متأنيا لاستراتيجيات جهود تحقيق الاستقرار وتسلسلها. فلا بد من مواصلة الانخراط الجماعي والدؤوب لمعالجة هذه القصور المنظومي والمستمر.

وفي بياني الافتتاحي أمام لجنة بناء السلام، في ٢٩ كانون الثاني/يناير، أشرت إلى انه لئن كانت المحافظة على السلام هدف محوري في هيكل الأمم المتحدة للسلام والأمن، فإننا نواجه التحدي المنظومي المتمثل في قصر فترة اهتمام المجتمع الدولي والتزامه نحو التحديات المعقدة والطويلة الأجل التي تواجه تحقيق السلام المستدام. والواقع ان لجنة بناء السلام مكلفة بـ ”تمديد فترة الاهتمام الذي يوليه المجتمع الدولي لمسألة التعافي من النزاع“ (القرار ١٦٤٥ (٢٠٠٥)، الفقرة ٢ (ج)).

وما فتئ أحد المعالم الرئيسية لانخراط اللجنة في بوروندي وسيراليون منذ عام ٢٠٠٦ هو مواصلة الاهتمام بالتحديات السياسية والاجتماعية – الاقتصادية المستمرة التي تواجه كلا البلدين، اللذين استثمرت فيهما الأمم المتحدة استثمارا كبيرا لإعادة إرساء الأمن وتعزيز هياكل الحوكمة وتشجيع المزيد من احترام سيادة القانون ودعم تعافي المجتمع ودعم المراحل المبكرة للعملية السياسية في كل واحد من البلدين. ولدعم قيادة الأمم المتحدة في كلا البلدين، قدمت لجنة بناء السلام المشورة لمجلس الأمن خلال الأعوام بشأن المسائل التي تتطلب الاهتمام الفوري مع عملها أيضا على حشد المزيد من الدعم من الشركاء دون الإقليميين والدوليين لصالح الأبعاد السياسية والاجتماعية – الاقتصادية الطويلة الأجل لبناء السلام.

ويقترب كلا البلدين من مرحلة الانتقال من بعثات مجلس الأمن المسندة لدواع سياسية والأمنية المنحى إلى وجود فريق الأمم المتحدة القطري الموجه نحو تحقيق التنمية. ويظل ضروريا أي انتقال كاف من حالة الطوارئ إلى تحقيق التنمية ولكنه لا يزال، إلى درجة كبيرة، مثلا أعلى محفوفا بالتحديات. ويستدعي التحدي في طابع وجود الأمم المتحدة وولايتها على أرض الواقع في كلا البلدين إيلاء اهتمام محسوب ولكن مستمر بالتحديات السياسية والاجتماعية – الاقتصادية المرتبطة بالمؤسسات الوطنية الناشئة وممارسات الحوكمة والانخراط القوي في مسار التنمية.

ومع أننا لا نزال نصر على انه لا بد ان يكون بناء السلام مملوكا على النطاق الوطني وان الملكية تأتي مع المسؤولية، يجب على المجتمع الدولي أيضا ان يرتقي إلى مستوى الحدث وان يستمر في مساعدة بوروندي وسيراليون على مواصلة المسيرة. وتلك أيضا رسالة مستمرة توجهها اللجنة والقيادة المعنية للأمم المتحدة في غينيا وغينيا – بيساو وليبريا، ومن أجل هذه البلدان.

ولا يمكن المبالغة في تأكيد أهمية العمليات السياسية الشاملة والمؤسسات الوطنية والقدرات. ففي غينيا وغينيا – بيساو، يركز تعاون اللجنة مع قيادة الأمم المتحدة المعنية على انه ينبغي، بصرف النظر عن نتائج الانتخابات الوطنية، ان يظل الحوار السياسي شاملا وينبغي ان يبقى الحيز السياسي متاحا للمعارضة للمشاركة في تشكيل مستقبل كلا البلدين. ولا يمكن لأي حكومة أغلبية ان تواجه لوحدها التحديات

المتعددة التي تواجه أي مجتمع خارج من النزاع. وعلى نحو ما بينه المنحى المؤلم للأحداث في جمهورية أفريقيا الوسطى، فان الحكومات المنتخبة التي تفشل في المحافظة على مشاركة القوى المجتمعية والسياسية يمكن ان تدفع بلدانها نحو مآس لا مثيل لها. وتلك هي المشورة التي لا تزال الأمم المتحدة عموما ولجنة بناء السلام يقدمانها بصورة مشتركة إلى القيادة السياسية في بوروندي وليبريا وسيراليون.

ويتصل جانب بالغ الأهمية للشمولية بمشاركة النساء والشباب وإسهامهم في عملية بناء السلام. ولئن كانت النساء والشباب يتحملون الآثار المأساوية للنزاعات العنيفة، فانهم أيضا عوامل استراتيجية في التحول المجتمعي والتحرر في مجتمعات بعد انتهاء النزاع. وفي إعلان اعتمدته لجنة بناء السلام في أيلول/سبتمبر الماضي بشأن تمكين المرأة الاقتصادي من أجل بناء السلام، أقر وزراء بلداننا بان

”التمكين الاقتصادي للمرأة يسهم إسهاما كبيرا في فعالية الأنشطة الاقتصادية والنمو الاقتصادي في مرحلة ما بعد انتهاء النزاع“ (PBC/7/OC/3، الفقرة ٤).

وفي غينيا - بيساو، أثار إعجابي الإسهام المحتمل لمنظمات النساء في تعزيز الدور الاقتصادي للنساء، ومن ثم المساعدة على صياغة ثقافة سياسية أكثر شمولا في البلد والجمع بين مختلف الهويات والأديان والانتماءات السياسية. وبوسع إمكانية زيادة مشاركة النساء في المجالات الاقتصادية والسياسية في تحقيق التحول ان تقدم إسهاما قيما للغاية في بناء مجتمعات أكثر سلاما وديمقراطية وازدهارا. ويستحق البعد الجنساني لبناء السلام اهتمامنا المستمر والتزامنا الثابت.

ويشكل بناء المؤسسات أو إعادة بنائها في أي بلد خارج من النزاع تعبيرا عمليا عن الملكية الوطنية واستدامة السلام. وفي الوقت نفسه، تستغرق المؤسسات وقتا طويلا لكي تتطور إلى وسيط فعال للمشاركة السياسية ولتحقيق السلام والعدالة وتقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية وتوفير الفرص الاقتصادية. وتؤكد مراقبة اللجنة لإسهام المؤسسات الناشئة في بناء السلام، مثل الهيئة الوطنية للإيرادات ولجنة مكافحة الفساد في بوروندي، واللجنة الوطنية للشباب في سيراليون، والمراكز الوطنية للعدالة والأمن في ليبريا، على انه لا بد ان يتجاوز بناء المؤسسات إنشاء الهياكل التنظيمية ورعايتها. ولا تزال قدرات الحكومة على استمرار تلك المؤسسات وتمكينها من المساعدة في إعادة بناء النسيج الاجتماعي وإيجاد الفرص الاقتصادية تشكل تحديا رئيسيا للبلدان المعنية. وما لم يكن هناك التزام قوي من القيادة السياسية، فان المؤسسات قد تقع فريسة للتلاعب السياسي أو لأشكال الخلل الأخرى. ودعمت لجنة بناء السلام، من خلال تعاونها مع صندوق بناء السلام وباستخدام وزنها السياسي لدعم قيادة الأمم المتحدة والحكومات المعنية، بناء المؤسسات المتصلة بالمبادرات في بوروندي وليبريا وسيراليون.

ومن المؤكد ان بوسع اللجنة ان تقوم بالمزيد من العمل لدعم وضع استراتيجيات ومبادرات تمنح الأولوية لبناء المؤسسات وتطوير القدرات. ففي مجالات مثل إدارة الموارد الطبيعية وشفافية الإدارة المالية من أجل التنمية، وإدرار الإيرادات المحلية ومكافحة التدفقات المالية غير المشروعة والجريمة المنظمة، يمكن للجنة ان تعمل باعتبارها منبرا لحشد الدعم الفني المحدد الهدف، لا سيما في سياق التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

وإذ يعد الأمين العام لنشر تقريره الأول هذا العام عن بناء السلام في أعقاب انتهاء النزاع، في وقت لاحق هذا العام، تؤكد اللجنة على ضرورة التحليل العميق، المدعوم بأمثلة قطرية، لمدى إسهام جهود الأمم المتحدة الجماعية والمتنوعة في شتى نواحي الاستجابة الأمنية والاجتماعية - الاقتصادية

لحالات بعد انتهاء النزاع في تحقيق أهداف بناء السلام الطويلة الأجل. وتقوم حاجة إلى معرفة السبل التي يحدث بها وجود الأمم المتحدة بموجب تكليف والممارسة التشغيلية المتغيرة فرقا حقيقا في البلدان المتأثرة بالنزاع او الخارجة منه. وستستفيد اللجنة من ذلك التحليل فيما تسعى لزيادة تعميق وتركيز وتكييف مهمتها في إسداء المشورة للمجلس ودعم قيادة الأمم المتحدة في الميدان. وذلك جانب بالغ الأهمية لتحضير اللجنة المبكر للاستعراض المقبل في عام ٢٠١٥ الذي يجرى بموجب تكليف. وفي السياق نفسه، وفي ضوء مذكرة المجلس الرئاسية الواردة في الوثيقة S/2013/515، المؤرخة ٢٨ آب/أغسطس ٢٠١٣، فان عقد جلسات تفاعلية غير رسمية بصورة منتظمة مع أعضاء مجلس الأمن سيزيد تعزيز التركيز على المواضيع المتصلة ببناء السلام، لا سيما في السياقات الخاصة بكل بلد على حدة.

وفي حزيران/يونيه ٢٠١٤، ستعقد اللجنة دورتها السنوية الأولى في تاريخها. وستتيح الدورة فرصة للدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة والأطراف الفاعلة الأخرى لتناول موضوع متصل ببناء السلام والتركيز عليه بهدف إيضاح مدى تمكن السياسات الحكومية الدولية والدعم السياسي من تحسين حياة الشعوب في البلدان الخارجة من النزاع وإحداث فرقا فيها. ونثق بان بوسع هذا الجهد السنوي ان يعضد ويساعد في توجيه جدول أعمال الأمم المتحدة المتطور لبناء السلام، ليس أقله بانخراط الشركاء الرئيسيين من المنظمات الإقليمية والمؤسسات المالية الدولية والمجتمع المدني. ولم تعد إقامة شراكة لديها مقومات البقاء مع تلك الأطراف الفاعلة مسألة اختيار. فهي فعلا ضرورة، وذلك هو المجال الذي تضطلع فيه لجنة بناء السلام بدور خاص.

وأخيرا، اود ان أدلي بكلمة أخيرة عن المواضيع المترابطة المتمثلة في الشمولية وبناء المؤسسات والمساءلة المتبادلة. ومع مواصلة التركيز على محورية التنمية الوطنية الشاملة بالنسبة لبناء السلام، فلا نستسلم للعادات الذهنية التي تنظر إلى التنمية في نهاية المطاف باعتبارها تكنولوجيا للأمن. ويجب ان تظل جهودها مرتكزة على الإنسان. كما ان السلام الحقيقي يقوم على فهم واسع للتنمية، مثله مثل التحرر وتحقيق الآمال الإنسانية المتعددة الأبعاد، بما في ذلك من خلال أوجه الترابط الثقافية والاجتماعية. واعتقد ان بوسعنا وضع تلك الفكرة في صميم جهودنا لبناء السلام، مع تعزيز المزيد من التضامن والتعاطف الحقيقي لكي نبدد منطق مقدمي الخدمات والمستفيدين بتحسين روح التبادل والاعتراف المتبادل.

ثمة بالنسبة لنا جميعا، الكثير مما يجب علينا تعلمه من كفاح الأشخاص الذين يواجهون تحديات بناء السلام في حياتهم اليومية. ويمكن أن تشكل لجنة بناء السلام منبرا هاما لإيصال صوتهم، وتعزيز شبكة لقاءات جديدة، وإتاحة تدفق نشط وأفقي للمعارف والخبرات. وستتاح لنا في عام ٢٠١٤، الكثير من الفرص للشروع في هذا الحوار الذي جرى إثراؤه.

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): أشكر السيد باتريوتا على إحاطته الإعلامية.

وأعطي الكلمة الآن للسيدة كلارك.

السيدة كلارك (تكلمت بالإنكليزية): أشكر المجلس على دعوتي لتقديم إحاطة إعلامية أمامه بشأن هذا الموضوع.

منذ تأسيس هيكل بناء السلام، في عام ٢٠٠٥، أحرزت الأمم المتحدة تقدما هاما في مجال تحسين نُهجها الخاصة ببناء السلام، بناء على الدروس المستفادة والخبرة العملية المستقاة من الميدان. ويجري اليوم، تعميم بناء السلام في جميع أنحاء منظومة الأمم المتحدة، ويستخدم في سياقات وحالات مختلفة، متضررة من النزاعات وأعمال العنف.

وقد شكل بناء السلام أيضا دافعا للإصلاح واتخاذ مبادرات مثل مركز التنسيق العالمي لأعمال الشرطة والعدالة والإصلاحيات الجديد نسبيا. وقد وضعت وكالات الأمم المتحدة منفردة، استراتيجياتها الخاصة بها في مجال بناء السلام، على أساس ولاياتها وبرامجها.

ومع ذلك، لا تزال ثمة بعض التحديات الهامة فيما يخص دعم الأمم المتحدة لبناء السلام. ويشكل بالنسبة لأعضاء مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، اتباع نهج أكثر شمولا فيما يخص بناء السلام مما نراه اليوم، أولوية رئيسية. إن تحقيق السلام المستدام يتطلب انخراط ومشاركة جميع الفئات الاجتماعية، عدا الأطراف الرئيسية للنزاع، والمراكز الحضرية. ويتطلب مشاركة فعالة من قبل النساء والشباب والفئات المهمشة الأخرى.

كما أنه يتطلب أيضا المحافظة على وجود مستمر على المستوى المحلي من أجل فهم الاحتياجات العاجلة والطويلة الأجل للمجتمعات المحلية والاستجابة لها، بما في ذلك فيما يخص توفير سبل العيش والخدمات الاجتماعية الأساسية، وتوفير الأمن والعدالة للضحايا. وقد عملت الأمم المتحدة في هذا الصدد، مع السلطات المحلية في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية في عام ٢٠١٣، فيما يخص التحقيق في خمسة أحداث حصلت مؤخرا، تتعلق بوقوع جرائم خطيرة تضرر منها ٩٠٠ ضحية للعنفين الجنسي والجنساني، والقتل والنهب، وتقديم الجناة إلى العدالة.

يرتبط بناء المؤسسات ارتباطا وثيقا ببناء السلام. ومع ذلك، فإننا بحاجة إلى نظرة أقل قصورا لذلك الارتباط، وتعزيز فهمنا للكيفية التي يمكن من خلالها لعقد اجتماعي سليم الإسهام في تحقيق السلام، وكيف يمكن للأطراف الفاعلة الدولية دعم وضع مثل هذا العقد. ومن دون مؤسسات دولة مستجيبة وشاملة ومجتمع مدني نابض بالحياة، من غير المرجح إحلال السلام المستدام أووضع أساس للتنمية في الأجل الطويل.

ويمكن إيجاد مثال على النهج الذي يتناول كلا العنصرين في الصومال، حيث تعمل الأمم المتحدة مع الحكومة الاتحادية لتقييم وتعزيز قدراتها، لأداء وظائف الدولة الأساسية. وفي نفس الوقت، فإننا نركز أيضا على دعم الحوكمة على المستوى المحلي، أي على المستوى الذي يتعامل فيه معظم الناس في كثير من الأحيان مع السلطات، التي من المرجح أن يتوجهوا إليها، من أجل الحصول على الخدمات والدعم.

لقد مكنت الجهود التي بذلناها في الصومال الحكومات والبلديات المحلية من تحصيل ضرائب الممتلكات والمعاملات التجارية. وتمول تلك الايرادات الآن تقديم الخدمات البلدية للسكان في حوالي ١٦ منطقة في جميع أنحاء البلد. ويجري تنظيم انتخابات محلية، ويتم جمع النفايات وصيانة الطرق. وإذا ما كان ينبغي بناء الثقة في المؤسسات الحكومية في أعقاب النزاع، فإن المستوى المحلي هو مكان جيد للبدء.

يتطلب بناء السلام دعما دوليا مستداما يمكن توقعه، على أساس أولويات واضحة ومركزة وعلى أساس المساءلة المتبادلة. وقد وافقت الحكومات والأطراف الفاعلة الدولية خلال السنوات الأخيرة، على اتفاقات أو أطر للمساءلة المتبادلة لتوفير ذلك الأساس، ومن أجل الرصد المستمر للتقدم والحوار. وقد دعمت الأمم المتحدة عمليات المساءلة المتبادلة هذه في أفغانستان واليمن وسيراليون والصومال. ونأمل أن تسلك المزيد من البلدان ذلك الطريق.

من خلال تحديد أهداف واضحة وواقعية تشمل طيف بناء السلام برمته، بما في ذلك بناء سياسة وأمن وعدالة وسبل عيش وتقديم للخدمات الاجتماعية بشكل يتسم بالشمول، ومن خلال الاتفاق بشأن كيفية تحقيق تلك الأهداف، يمكن

أن نساعد على تعزيز مصداقية عمليات السلام وبناء السلام، وضمان التنفيذ وتحقيق نتائج بشكل فعال.

وحتى يعمل ذلك النهج، يجب أن تلتزم الأطراف الفاعلة الوطنية والدولية على حد سواء التزاما تاما بتحقيق الأهداف المشتركة وأن تكون على استعداد للعمل معا. وسيساعد ذلك على تقليل مخاطر الفشل وتعزيز فرص نجاح عمليات السلام.

ومع ذلك، لا يمكن ضمان تحقيق النجاح أبدا، ولن يؤدي كل برنامج على حدة في سياق مرحلة ما بعد النزاع إلى تحقيق نتائج. ومثل هذه الحالات محفوفة بالمخاطر بطبيعتها وتحدث النكسات بشكل متكرر.

لذلك، من المهم إدماج إدارة المخاطر بشكل أفضل في نُهج بناء السلام، وضمان قيامنا بشكل أفضل بموازنة مخاطر فشل البرامج منفردة مع أهمية محاولة إحداث فرق حيث يكون بوسعنا القيام بذلك. ويجب أن تستمر المناقشات المتعلقة بإدارة مخاطر العمل في مثل هذه البيئات الصعبة، مع الحكومات الوطنية ومع الجهات المانحة.

إن التمويل المجمع يمثل أحد السبل الهامة لتشاطر المخاطر وإدارتها. وقد أنشأت الأمم المتحدة مؤخرا صندوقين استئمانيين متعددي الشركاء في مالي والصومال، لتمكين المانحين من توجيه التمويل نحو البرامج التي قد يكون من الصعب على الجهات المانحة فرادى، دعمها مباشرة. وتسمح تلك الأموال المجمعة بتقليص أكبر للمخاطر وإدارتها من خلال قاعدة مشتركة، وتقسيم المخاطر المتبقية على العديد من المشاركين. وقد كان لصندوق تحقيق الاستقرار في مالي، بالفعل أثر مهم وإيجابي على الحالة في ذلك البلد.

عندما تحدث انتكاسات في بعض البلدان، كما حصل بشكل صادم في جمهورية أفريقيا الوسطى وجنوب السودان خلال الأشهر الأخيرة، من المهم محافظتنا في الأمم المتحدة على قدرتنا على دعم الشركاء المحليين والعمل معهم، وحماية قدرات البلدان الخاصة بالتعامل والتجاوب مع الأزمة ذاتها.

في كثير من الأحيان، يتم تقليص التمويل لأعمال الإنتعاش المبكر الحيوية في المجتمعات المحلية، خلال الأزمات، وتفقد المجتمعات المحلية القدرة على إعالة نفسها. ثم عندما تتاح فرص بناء السلام، فإننا مضطرون للبدء من جديد من حالة أسوأ. يجب علينا أن نجد السبل الكفيلة بمعالجة تلك المعضلة، وضمان تمويل يمكن توقعه، لتحقيق الانتعاش المبكر.

أود أن أختتم بالتأكيد على الأهمية القصوى للملكية والقيادة الوطنيتين في عمليات بناء السلام. وفي نهاية المطاف، فإن إحلال السلام المستدام والتنمية في الأجل الطويل، المملوكة للبلدان نفسها والتي تقودها بشكل كامل، هو دائما هدف بناء السلام. يجب علينا دعم البلدان، من أجل إحراز تقدم في اتجاه تحقيق ذلك الهدف بأسرع وقت ممكن.

ولذلك السبب، من المهم تعزيز الشمول وبناء المؤسسات والمساءلة المتبادلة، بوصفها عناصر حاسمة في بناء السلام، وبوصفها أسسا للملكية الوطنية. بينما تؤدي الأزمات والنزاعات إلى وضع العديد من العقبات أمام تحقيق هذه الأهداف في الأجل القصير، يجب ألا نغفل أبدا تحقيق هذا الهدف في الأجل الطويل. وآمل أن يظل هذا الهدف يشكل أولوية رئيسية في المناقشة المتعلقة بكيفية تعزيز بناء الأمم المتحدة للسلام، والاستعداد لاستعراض هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام في عام ٢٠١٥.

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): أشكر السيدة كلارك على إحاطتها الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء مجلس الأمن.

السيد إراثوريث (شيلي) (تكلم بالإسبانية): إننا ممتنون للإحاطات الإعلامية التي قدمها السيد يان إلياسون، نائب

الأمين العام، والسفير أنطونيو دي أغيار باتريوتا، رئيس لجنة بناء السلام، والسيدة هيلين كلارك، مديرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. لقد زودونا بتقييم للعمل والتقدم المحرز والتحديات التي تواجه لجنة بناء السلام.

سنركز في بياننا، على المجالات الثلاثة ذات الأولوية التي حددها الأمين العام في تقريره (S/2012/746)، وهي الشمولية وبناء المؤسسات والدعم الدولي المطرد والمساءلة المتبادلة. وفي رأينا، فإن تلك الجوانب محورية لبناء السلام وتهيئة الظروف اللازمة لتحقيق التقدم، ومنع الانتكاس، والعودة إلى حالات جديدة من عدم الاستقرار والتوتر.

تسعى الشمولية، منذ مراحل مبكرة إلى ضمان مشاركة جميع الجهات الفاعلة والأطراف المشاركة في النزاع وأولئك الذين يعانون من العواقب، والذين غالبا ما لا يجري اعتبارهم مشاركين في عمليات إعادة الإعمار وبناء السلام على المستوى الوطني.

والشمولية تضفي المصداقية على عمليات إعادة البناء وتمكن من انخراط السكان ومشاركتهم فيها، وبالتالي تعزيز التماسك الاجتماعي والملكية الوطنية، ووضع الأسس لاتفاقات دائمة. وعلى هذا المنوال، فإن عمليات إعادة البناء تسهم في تفادي الإحباط والتوترات وإمكانية السقوط القهقرى في النزاع، وفي الوقت ذاته، تُمكِّنُ من التركيز على الأسباب الكامنة للنزاعات بغية تعزيز المصالحة فيما بين السكان المتضررين.

وفي هذا السياق، نوجه الانتباه إلى الدور الأساسي الذي ينبغي أن تضطلع به النساء في عمليات بناء السلام في أعقاب انتهاء النزاع. ونعرب عن قلقنا إزاء استمرار إقصاء النساء من السلطة السياسية والتخطيط لعمليات بناء السلام، مثلما يتم إقصاؤهن في العديد من العمليات الوطنية بصورة عامة، على الرغم من دعوة المجلس في القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) إلى كفالة زيادة تمثيل النساء على جميع مستويات اتخاذ القرار. ويجب علينا أن نواصل العمل صوب تفعيل تنفيذ ذلك القرار وخطة النقاط السبع المحددة في تقرير الأمين العام عن مشاركة المرأة في بناء السلام (S/2010/466).

وفيما يتعلق بتعزيز المؤسسات الوطنية في مرحلة بناء السلام بعد انتهاء النزاع، فإن عملية إضفاء الطابع المؤسسي يجب أن تكون قابلة للتكيف، ويجب أن يكون بمقدورها أن تلبي احتياجات السكان، وأن تتوفر على آليات عمل شفافة تُخضِعُ عملها للمساءلة. وخلال ذلك العمل، ينبغي إيلاء اهتمام خاص لديناميات البلد السياسية والاجتماعية وممارساته، بما يكفل الأهمية المركزية للملكية الوطنية لهذه العمليات. فالمؤسسات التي تُعتبر مستقلة وذات مصداقية ستمكن من إحراز التقدم صوب عملية انتقالية ناجحة. وهذا التقدم سيعزز احترام سيادة القانون ومبادئه الكامنة، وهو أمر لا بد منه لتحقيق الاستقرار والتنمية.

وفيما يتعلق بالدعم الدولي المطرد والمساءلة المتبادلة، يجب علينا أن نقر بأهمية الدعم السياسي والمالي، والالتزامات بإحراز التقدم في الاستراتيجيات الوطنية الرامية إلى بناء السلام. وهذه الجهود تتطلب كفالة اليقين فيما يتعلق بتوفير الموارد والقدرة على التنبؤ بها. وهكذا، وعلى نحو ما ذُكِرَ في تقرير الأمين العام (S/2012/746)، فإننا نقر بأهمية الروابط مع البنك الدولي والمؤسسات الأخرى والقطاع الخاص. والتبرعات يجب أن تحترم الخطط الوطنية لبناء السلام وتساهم فيها. وينبغي للبلد ذاته الخارج من النزاع، بدعم من اللجنة أو المجتمع الدولي، أن يضع الخطط التي يعتبرها مهمة. ونشدد على الدور الذي يمكن للمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية الاضطلاع به، لتوفير ما يلزم من دعم سياسي لعملية بناء السلام، ودعم مالي، قدر الإمكان.

وعلى ضوء خلفية دولية معقدة، فإننا ندعو إلى مواصلة العمل بشأن الآليات التي قد تعد بقدر أكبر من اليقين فيما يتعلق بتدفق الموارد. وفي هذا الصدد، يسرني أن أفيد بأن بلدي يتوقع مواصلة مساهمته السنوية في صندوق بناء السلام.

وبصفتنا رئيس لجنة بناء السلام في عام ٢٠٠٩، وخلال عضويتنا في عام ٢٠١٢، أتيحت لنا فرصة الاطلاع مباشرة على عمل اللجنة والمشاركة فيه، من أجل تعزيز السلام وإعادة بناء البلدان المشاركة في مختلف التشكيلات. ونقر بما أُحرز من تقدم. لكن لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله لكفالة التنفيذ الكامل للأهداف التي أُنشئت اللجنة من أجلها. وفي ذلك الصدد، نعتقد أن الفريق العامل المعني بعمليات حفظ السلام يمكن أن يوسع نطاقه للنظر في بناء السلام وإقامة الروابط مع الأطراف الفاعلة المعنية في الميدان.

وفي الختام، نؤكد مجددا الدعوة إلى تحسين العلاقة بين المجلس ولجنة بناء السلام، وتحسين وتوسيع قنوات الاتصال بين الهيئتين، لا سيما عندما يتعلق الأمر بالنظر في تحديد الولايات.

السيدة بايك جي – أه (جمهورية كوريا) (تكلمت بالإنكليزية): أشكرك، سيدتي الرئيسة، على تنظيم هذه الجلسة. وأود أن أعرب عن صادق تقديري لنائب الأمين العام يان إلياسون، على إحاطته الإعلامية الشاملة. كما أشكر السفير أنطونيو دي أغيار باتريوتا والمديرة هيلين كلارك، اللذين قدما أفكارا قيمة من منظوري لجنة بناء السلام وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، على الترتيب.

إن مسألة بناء السلام بعد انتهاء النزاع مسألة متعددة الأوجه، تنطوي على مجموعة واسعة من القيم المترابطة التي تسعى إليها الأمم المتحدة. ولولا فعالية منظومة الأمم المتحدة قاطبة وما سواها، لظلت مهمة بناء السلام في المرحلة التي تعقب مباشرة انتهاء النزاع مستعصية. ونأمل أن تكون مناقشة اليوم خطوة أخرى إلى الأمام صوب توطيد استراتيجيتنا المشتركة لبناء السلام يُرَاعَى فيها دورة النساء مراعاة كافية.

وكما أكد مقدمو الإحاطات الإعلامية اليوم، فإن نجاح بناء السلام يرتهن بتنفيذ الأولويات الرئيسية، مثل الشمولية، وبناء المؤسسات، والدعم المطرد، والمساءلة المتبادلة، مع التركيز أفقيا على تعميم المنظور الجنساني. واليوم، أود أن أتناول التحديات التي نواجهها وسبل التغلب على هذه العراقيل بغية إحراز التقدم في بناء السلام.

أولا، لقد شهدنا أن الشمولية غالبا ما يصعب إدراجها في الثقافة السياسية المحلية. فسياسات حصول الفائز على كل شيء وتنفير الأقليات تقوض الاستقرار الذي تحقق بشق الأنفس لكنه ما زال هشا، بل إنها تؤدي إلى السقوط القهقرى في النزاع. وتثبت الأدلة العملية أنه إذا لم تقم الحكومة بالاستجابة للمطالب الاجتماعية، فإن المجتمع الدولي يفقد الثقة ويصير مترددا في ترجمة شراكته الإنمائية إلى إجراءات، وهو ما يكتسي أهمية حاسمة لمعالجة الأسباب الأصلية للنزاعات. وينبغي أن يشكل التماسك الاجتماعي من خلال المصالحة أساسا للتعجيل بتحقيق الاستقرار والرفاه في الأجل الطويل. وفي ذلك السياق، نود أن نؤكد أن المرأة يمكن أن تضطلع بدور هام في كفالة التماسك الاجتماعي والمشروعية السياسية.

ثانيا، إن التأخير في بناء المؤسسات يهدد مصداقية السلطات المنشأة حديثا في حالات ما بعد النزاع، مثلما يتجلى ذلك في حالة جمهورية الكونغو الديمقراطية. ومن الأهمية بمكان توفير الخدمات الأساسية بغية تحقيق الاستقرار وثني الناس عن الاقتصاص لأنفسهم خارج نطاق القانون.

ونعتقد أن الموارد، وإن كانت نادرة، يمكن استخدامها على وجه أفضل من خلال تفعيل التنسيق فيما بين المنظمات المعنية العاملة في نفس المناطق. والمهام المماثلة التي تقوم بها كل

منظمة على حدة ينبغي تبسيطها وإعادة ترتيبها وفقا للمزايا النسبية لكل منها، في إطار المنظور ”توحيد الأداء“.

ويمكن تعزيز دور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من حيث تقسيم العمل فيما يتعلق بالبعثات السياسية وبعثات حفظ السلام. وتشكل جهود التنسيق بين الأمم المتحدة والبنك الدولي من أجل استتباب الأمن وتحقيق التنمية في منطقة البحيرات الكبرى والساحل أمثلة تستحق الثناء.

ثالثا، إن التعاون التفاعلي بين لجنة بناء السلام ومجلس الأمن لم يبلغ بعد كامل إمكاناته. ولإيجاد أوجه التآزر، ينبغي أن تكون الهيئتان مترابطتين، ليس من حيث المبدأ فحسب، بل استنادا إلى الاحتياجات المتبادلة. وينبغي بذل المزيد من الجهود على الجانبين. وينبغي أن يكون بمقدور لجنة بناء السلام وتشكيلاتها القطرية المخصصة إضفاء قيمة مضافة على مشاورات مجلس الأمن، ويمكن للمجلس أن يعزز مشاركته ويدلي بالتعليقات. ولكي تستجيب الاستجابة الملائمة للتحديات التاريخية والاجتماعية الفريدة لكل بلد على حدة، ينبغي للمجلس أن يستخدم على وجه أفضل التشكيلات القطرية المحددة.

وعلى وجه الخصوص، يحدونا الأمل أن تعمل تشكيلة لجنة بناء السلام لجمهورية أفريقيا الوسطى، تحت القيادة الجديدة للمغرب، على تعزيز التعاون مع بعثة الأمم المتحدة في الميدان، بدءا بعملية التحضير، مع مراعاة إمكانية إيفاد أصحاب الخوذ الزرق.

رابعا، يجب الحفاظ بشدة على خطة عمل الأمين العام ذات النقاط السبع بشأن بناء السلام المراعي للمنظور الجنساني. إن النساء يقعن غالبا ضحايا في مناطق النزاع، ولا يزال دورهن يعتبر ثانويا، ليس في عملية بناء السلام فحسب، ولكن في عملية التنمية عموما. ويمكن تعظيم دور المرأة إذا استمرت الحكومات والمجتمع الدولي في العمل بشكل منهجي على تمكين المرأة، وعندما يعملان على ذلك. ونحن نتوق إلى اليوم الذي لا تحتاج فيه المرأة إلى حصص للوفاء بكامل إمكاناتها، حسبما نشهد في العديد من بلدان العالم أجمع.

أخيرا، نود أن نذكر بإيجاز مشاركة جمهورية كوريا في الجهود المبذولة من أجل عملية بناء السلام. فبالإضافة إلى المساهمة المالية في صندوق بناء السلام، ومبادرة الأمم المتحدة بشأن القدرات المدنية، سوف تواصل جمهورية كوريا استكشاف السبل الكفيلة بتقديم اسهامات ذات قيمة مضافة في إطار رؤيتنا المشتركة.

السيد ساركي (نيجيريا) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي أن أبدأ بالثناء عليكم، سيدتي الرئيسة، لعقد هذه الجلسة بشأن أحد الهياكل الهامة جدا للأمم المتحدة، التي تتعامل مع السلام وإعادة الإعمار وتنمية المجتمعات المتضررة في مرحلة ما بعد النزاع. واسمحوا لي أيضا أن أشكر معالي السيد يان إلياسون، نائب الأمين العام، على إحاطته الاعلامية هذا الصباح، والسيدة هيلين كلارك، مديرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، على إحاطتها الاعلامية. وأود خاصة أن أشكر سعادة السفير باتريوتا، رئيس لجنة بناء السلام، على إحاطته الاعلامية بشان آفاق هذه اللجنة.

أذكر أنه في عام ٢٠٠٥ إلى عام ٢٠٠٦، كنت في جنيف أثناء مناقشة وثيقة الأمين العام ”في جو من الحرية أفسح: صوب تحقيق التنمية، والأمن، وحقوق الانسان للجميع“ (A/59/2005)، وعندما جرى تشكيل لجنة بناء السلام أو تم إنشاؤها. إن لجنة بناء السلام ومجلس حقوق الانسان أرسلا إشارة واضحة إلى العالم بأسره مفادها أن الأمم المتحدة راغبة في الاستمرار بتعميق عملية تنفيذ عنصري السلام وحقوق الانسان في جميع أنحاء العالم. وكان العنصر الثالث الذي ما زال بارزا هو إصلاح مجلس الأمن، الذي نتطلع الآن إلى تحقيقه قريبا.

إن نيجيريا تشيد بلجنة بناء السلام على جميع مساهماتها في الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لبناء السلام في أعقاب النزاعات. ومثال سيراليون شهادة جيدة جدا على عمل اللجنة، الذي انحسر اليوم بسبب النجاح في تنفيذ مختلف العناصر.

وتلاحظ نيجيريا أيضا أن جلسة الإحاطة الاعلامية المعقودة اليوم تأتي وفقا للبيان الرئاسي الصادر في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ (S/PRST/2012/29)، الذي دعا الأمين العام إلى إطلاع المجلس على التقدم المحرز في تنفيذ تقريره لعام ٢٠١٢ بشأن بناء السلام في أعقاب انتهاء النزاع (S/2012/746).

فذلك التقرير الدوري المقدم إلى مجلس الأمن والجمعية العامة عن بناء السلام في أعقاب النزاع، يسلط الضوء على الحاجة إلى تعزيز الجهود الجماعية والتآزرية لمنع نشوب النزاعات، وتجنّب الانزلاق فيها من جديد. ونحن أيضا ندعم ونشجع عقد اجتماعات تفاعلية منتظمة في ما بين الدول الأعضاء حيث يمكننا من خلالها تبادل وجهات النظر بشأن المسائل المدرجة في جدول أعمال لجنة بناء السلام على جميع الصعد. وهذا يتماشى مع مذكرة رئيس المجلس S/2013/515 المؤرخة ٢٨ آب/أغسطس ٢٠١٣، التي تدعو إلى عقد جلسة تفاعلية عادية غير رسمية مع الأعضاء.

لقد جاء إنشاء لجنة بناء السلام ترجمة لتطلعاتنا نحو تحقيق السلام المستدام. وجرى تصميم هيكلها المؤسسي بحيث يتمكن أصحاب المصلحة، داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها، من المساهمة في تحقيق تلك التطلعات في البلدان الخارجة من النزاع. وفي الواقع، ما فتئت لجنة بناء السلام تشكّل نقطة تجمّع لأصحاب المصلحة الرئيسيين المعنيين بأعمال بناء السلام في سبيل تعبئة الموارد المتاحة، وحشد الدعم السياسي للبلدان المدرجة في جدول أعمالها، والتنسيق بين الجهات الفاعلة ذات الصلة داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها في سبيل تعزيز أهداف بناء السلام. وعلى وجه الخصوص، يجب أن نقدّر المساهمات التي تأتي من التشكيلات القطرية المخصصة، التي توصف بحق أنها قلب لجنة بناء السلام وروحها، ومن ثم، أكبر ما تملك من إمكانات.

وتواصل لجنة بناء السلام تركيز اهتمام المجتمع الدولي على التحديات السياسية والاجتماعية والاقتصادية في البلدان الواقعة ضمن ولايتها. وانخراط اللجنة في بوروندي وسيراليون منذ عام ٢٠٠٦، على سبيل المثال، ساعد في تسليط الضوء على التحديات التي تواجه هذين البلدين. وبعثتا الأمم المتحدة في كلا البلدين تمران الآن بمرحلة الانتقال من الولاية ذات التوجه الأمني والسياسي التي أنشأها مجلس الأمن إلى ولاية أفرقة الأمم المتحدة القطرية ذات التوجه الانمائي.

ومع مراعاة أن المسؤولية الرئيسية عن بذل جهود بناء السلام تقع مباشرة على عاتق الحكومات ذات الصلة، فإن تعزيز قدراتها يشكل أساس نجاحها في هذا الصدد. لذلك، ندعو جميع الدول الأعضاء إلى إقامة شراكات أكثر فعالية مع البلدان المعنية، عن طريق مساعدة حكوماتها في بناء قدراتها الوطنية. وينبغي لنا أن نبدأ وندعم جميع الجهود الرامية إلى تسليم المسؤولية للحكومات الوطنية، بينما نواصل التأكيد على الحاجة إلى التمسك بعناصر حاسمة، مثل المصداقية، والمساءلة، والفعالية، والمسؤولية.

وفي هذا الصدد، ندعو الدول الأعضاء إلى الاستمرار في مساعدة بوروندي وسيراليون، وإلى كفالة أن يبقى كلا البلدين على المسار الصحيح. والمطلب نفسه يتعلق بغينيا، وغينيا – بيساو، وليبريا.

وما زالت نيجيريا تبدي التزامها بالتسوية السلمية للنزاعات، وتحقيق السلام والتنمية المستدامين. إننا نقف في طليعة الذين يبذلون الجهود لحفظ السلام وبناء السلام على الصعيد العالمي، لا سيما من خلال مساعدة الأمم المتحدة في

جميع مشاريعها المتعلقة بالسلام، بما في ذلك أننا عضو في لجنة بناء السلام منذ إنشائها. ومن الدروس التي تعلمناها على مر السنين، نعتقد أن الدعم المخلص للمُلكية الوطنية ينبغي أن يكون مبدأ أساسيا في جهود بناء السلام بعد انتهاء النزاع.

لهذا السبب، تتطلع نيجيريا إلى الدورة السنوية الأولى للجنة بناء السلام، التي ستعقد في حزيران/يونيه ٢٠١٤. ومن المتوقع أن تتيح لنا هذه الدورة الفرصة كي نناقش كيفية العمل على انخراط شركاء رئيسيين في دعم الملكية الوطنية لجهود بناء السلام. بالإضافة إلى ذلك، نود أن نشدد على المسائل التالية بغية تنوير الأفكار قبل انعقاد دورة عام ٢٠١٤.

أولا، نظرا لأن الكثير لا يزال ينبغي القيام به من أجل الاستفادة المثلى من لجنة بناء السلام، نتوقع أن تنظر الدورة في السبل والوسائل التي يمكن بها تعزيز ولايات لجنة بناء السلام لبلوغ هذا الهدف. ويجب أن نواصل العمل لكفالة أن تظل اللجنة أداة مركزية ورئيسية لتنمية الدول في مرحلة ما بعد النزاع، وأن تبقى تشغل مكانها الصحيح في منظومة الأمم المتحدة.

ثانيا، يجب علينا تحسين تنسيق المسؤوليات بين أصحاب المصلحة الرئيسيين في هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام وتماسكها وتحديدها بوضوح، بغية منع ازدواجية الجهود المبذولة، وزيادة الإنتاج.

ثالثا وأخيرا، ينبغي لنا أن نستكشف السبل لحشد الدعم للأبعاد السياسية والاجتماعية والاقتصادية الطويلة الأجل لبناء السلام من المناطق دون الاقليمية ومن الشركاء الدوليين.

السيد غاسانا (رواندا) (تكلم بالإنكليزية): اسمحوا لي أن أشكركم، سيدتي الرئيسة، على تنظيم هذه الجلسة الهامة حول بناء السلام بعد انتهاء النزاع. وأنا على اقتناع بأن مناقشات من هذا القبيل يمكنها أن تسهم إسهاما كبيرا في تحسين وتبسيط الممارسات المتعلقة بهياكل ومبادرات بناء السلام وما بعد النزاع. وأود أيضا أن أشكر نائب الأمين العام، السيد يان إلياسون؛ ورئيسة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، السيدة هيلين كلارك؛ ورئيس لجنة بناء السلام، السفير باتريوتا ممثل البرازيل، على ما قدّموه من مساهمات.

كما يعلم المجلس، لقد انتقل بلدي من مرحلة ما بعد النزاع إلى كونه أحد المساهمين في عمليات حفظ السلام.

إن خبرتنا وحدها دليل على أن بناء السلام بعد انتهاء النزاع عملية هامة للغاية في التصدي لمهام ما بعد انتهاء النزاع ومنع نشوب النزاعات. ونسلّم بأهمية بناء السلام في تهيئة الظروف المواتية لتحقيق السلام بطريقة مستدامة ولا رجعة فيها.

ومع ذلك، فإن المجتمع الدولي يواجه فجوة حرجة بين تطبيق الاستراتيجيات القائمة التي تبدأ من القمة وتنتهي بالقاعدة والحقائق في الميدان. وغالبا ما يُنظر إلى عملية بناء السلام بعد انتهاء النزاع على أنها مجرد عملية تنفيذية فحسب، ولا تقتضي سوى استخدام المخططات التي تحدد المؤسسات التي يجب إنشاؤها والنظم الواجب إدخالها. وعليه، يغلب الميل إلى إعطاء الأولوية للجوانب التقنية. وتقودنا العديد من حالات البلدان المدرجة في جدول أعمال اللجنة إلى التساؤل عما إذا كان قد تم أخذ الآليات السياسية والقدرات وديناميات النزاع في الحسبان، وما إذا كان قد تم وضع آليات من أجل استمرار وجودها، فضلا عن تجنب الانتكاس إلى حالات النزاع مجددا.

الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى غنية عن البيان. فعلى الرغم من إدراجها في جدول أعمال اللجنة منذ حوالي ست سنوات، ما زال عدم الاستقرار السياسي والضعف الإداري مستمرين، بل أصبحت الحالة أكثر سوءا في عام ٢٠١٣. فقد أنشئت الميليشيات الطائفية، وتهيأت الظروف المشجعة على أعمال العنف بين المسيحيين والمسلمين. وفي جنوب السودان

– الذي لم يدرج بعد في جدول أعمال اللجنة – تجدد القتال مرة أخرى في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ بالرغم من الولاية القوية الممنوحة لبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان فيما يتعلق ببناء السلام.

وتبيّن هاتان الحالتان أن من الضروري أن يتعلم المجتمع الدولي بصفة عامة والأمم المتحدة على وجه الخصوص، كيفية الاضطلاع بالأمور بطريقة مختلفة. ويجب عليهما اتخاذ تدابير تستهدف معالجة الأسباب الجذرية لنزاع ما، في ذات الوقت الذي يتعين فيه احترام خصوصية كل حالة على حدة، بما في ذلك ديناميات السياسة المحلية، فضلا عن التشكيلات الثقافية والدينية والعرقية والعناصر الأخرى التي يمكن أن يكون لها دور تؤديه في حالات ما بعد انتهاء النزاع.

ونرى أنه ينبغي أن ينصب التركيز على توفير الوسائل والإمكانات التي تمكن المجتمع الدولي من دعم الأولويات المحددة على الصعيد المحلي، عن طريق وضع خطة ومعايير واضحة للتنفيذ من أجل بناء القدرات المحلية. وندرك أن بناء القدرات الوطنية في حالات ما بعد انتهاء النزاع يقتضي وجود قدرات يتولى توفيرها طرف ثالث. ونرحب في ذلك الصدد، بإنشاء مجموعات للقدرات المدنية عبر مبادرة ”سيفكابس“ الرامية إلى تعزيز قدرة منظومة الأمم المتحدة على توفير الدعم بطريقة فعالة ومنسقة وحسنة التوقيت، بغية تعزيز المؤسسات الوطنية في مرحلة ما بعد النزاع.

وتثني رواندا أيضا – مثلما فعل بعض الزملاء – على خطة الأمين العام المؤلفة من سبع نقاط بشأن مراعاة المنظور الجنساني في عملية بناء السلام، والتي تشجع الحكومات على إشراك المرأة بشكل مباشر في تحديد أولويات بناء السلام وتحديد المستفيدين، علاوة على رصد التنفيذ. وبالإضافة إلى إمكانية إسهام المرأة في نجاح جهود بناء السلام، فإنه ينبغي تشجيع مشاركتها على أساس من الإنصاف والعدالة. ومن المعروف للجميع أن النساء يمثلن أكثر من نصف السكان في البلدان المتضررة من النزاعات. وبالتالي ينبغي أن تكون المرأة جزءا من عملية صنع القرارات التي من شأنها أن تؤثر على مستقبلها. وعلاوة على ذلك، فإن المرأة من أكثر الفئات معاناة بين ضحايا النزاعات، وهي بذلك جديرة بأن يُستمع إلى صوتها.

وهناك العديد من السبل التي يمكن من خلالها إشراك المرأة في بناء السلام بعد انتهاء النزاع، وإشراكها في تعزيز مبادرات بناء السلام، لتسهم بذلك في تحقيق النتائج الإيجابية للسلام. وعلى سبيل المثال، تتّبع المرأة والمنظمات النسائية على حد سواء، مجموعة متنوعة من الاستراتيجيات للحد من مشاعر الخوف وعدم التيقن بعد انتهاء النزاع، فضلا عن تعزيز مناخ من الثقة والتعاون. وعلاوة على ذلك، يمكن للنساء اللائي يتخذن مواقع القيادة السياسية أن يوفرن بدائل مباشرة للجهات الفاعلة السياسية التقليدية. وبذلك تسهم المرأة في زيادة زخم التغيير في مرحلة ما بعد انتهاء النزاع، إلى جانب التصدي لمظالم الماضي.

وإذ نحيي الذكرى السنوية العشرين للإبادة الجماعية بحق التوتسي في رواندا عام ١٩٩٤، فإنه ينبغي أن نذكر أن التقديرات قد أشارت بعد وقت قصير من أعمال الإبادة الجماعية، إلى أن غالبية السكان في رواندا من الإناث. وقد تمكنت المرأة في روندا من النهوض فورا والانخراط في بناء وطنها بعد أن تعرضت لأشد أشكال الأذى والمعاناة. فقد اضطلعت المرأة بأدوار اجتماعية واقتصادية غير تقليدية، بما في ذلك تولي دور رب الأسرة الأسرة، فضلا عن توليها قيادة المجتمعات المحلية والاضطلاع بدور العائل وتلبية احتياجات الأسر والمجتمعات المحلية المتضررة. وعلاوة على ذلك، فقد كان هناك تضافر في الجهود الحكومية وفيما بين المجموعات

النسائية من أجل تلبية احتياجات المرأة الرواندية وإشراكها في جميع عمليات التعمير والمصالحة الوطنية البالغة الأهمية.

واليوم، فإن قصة رواندا تمثّل – بصور شتى – عملية للتعلم الاجتماعي الجماعي. فالحكومة الرواندية لا تنظر إلى أهداف إشراك المرأة على أنها فكرة فلسفية فحسب، وإنما بوصفها آلية عملية ضرورية لتحقيق المصالحة والتعمير وإحلال السلام الدائم وتحقيق التنمية المستدامة.

ويمكن تقاسم مسار تحقيق الانتعاش في مرحلة ما بعد انتهاء النزاع الذي انتهجته الحكومة الرواندية منذ عام ١٩٩٤ عبر المبادرتين اللتين سُلّط الضوء عليهما حتى الآن. ونحن على استعداد للعمل مع كيانات الأمم المتحدة التي أعربت عن اهتمامها بمشاركة رواندا في كلتا المبادرتين بروح من التعاون بين بلدان الجنوب، على سبيل المثال، وتمشيا مع التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام لعام ٢٠١٣ عن القدرات المدنية في أعقاب النزاعات (S/2014/5). وقد وفرت رواندا بالفعل، خبرة رفيعة المستوى بشأن العديد من المسائل، بما في ذلك الدراية والخبرة العملية، في جملة أمور، في مجال تنسيق المعونة، وقدرات الشرطة المتخصصة، وبناء المؤسسات وإصلاح القطاع الأمني.

وفيما يتعلق بدور المجتمع الدولي، فنحن ممتنون لإيكال دور تقديم المشورة والمقترحات ذات الصلة باستراتيجيات تحقيق الانتعاش في أعقاب النزاع للجنة بناء السلام في إطار منظومة الأمم المتحدة، فضلا عن دورها في تنسيق الجهود التي تبذلها جميع الجهات الفاعلة في مجال تعبئة الموارد، والجوانب التقنية والمالية والسياسية لعملية الانعاش في مرحلة ما بعد انتهاء النزاع. وما يزال ذلك الدور هاما للغاية على الرغم مما يحيطه من تعقيدات وتحديات.

لكن وعلى مدى ما يقرب من ١٠ سنوات من وجود لجنة بناء السلام، كان ينبغي أن تتمكن منظومة الأمم المتحدة ومجلس الأمن من تحديد بعض أفضل الممارسات والدروس المستفادة كي تكون أكثر فعالية وتضطلع بدور أكثر أهمية في أنشطة بناء السلام. ونؤمن أيضا بأنه يمكن لمجلس الأمن بل وينبغي له أن يسهم في الجهود التي تبذلها اللجنة في سياق اضطلاعها بذلك الدور. وعلاوة على ذلك، ترى رواندا أن اللجنة لن تكون قادرة على إحداث أثر إلا إذا تمكنت من الاستفادة من هيكل عضويتها الفريد وجلب الدعم السياسي إلى الأنشطة التي تضطلع بها في الميدان والمحافل الحكومية الدولية، وعبر العمل الدعوي القوي. وينبغي أن يركز الدعم الجماعي المقدم من قبل أعضاء لجنة بناء السلام على بناء القدرات الوطنية.

ختاما، أود أن أشدد على ضرورة تعزيز التنسيق والاتساق في إطار الأمم المتحدة ومع الجهات الفاعلة الأخرى المعنية. ونرى أنه ينبغي أن تدعم لجنة بناء السلام جهود الأمم المتحدة في الاضطلاع بمهامها بوصفها كيانا موحدا، وأن تواصل التركيز على الأولويات الميدانية المحددة على الصعيد الوطني، فضلا عن كفالة اتساق كيانات الأمم المتحدة في المقر وتوجيهاتها في البعثات الميدانية مع الأولويات الوطنية لبناء السلام.

السيد ديلورنتس (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): أشكر نائب الأمين العام إلياسون، ورئيس لجنة بناء السلام، السيد باتريوتا، والسيدة كلارك، مديرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على بياناتهم هذا الصباح.

المحافظة على السلام والأمن الدوليين كفاحٌ نتصدى له في شتى أنحاء العالم. ونرى أن بناء السلام قد غدا، على نحو متزايد، تحدياً لا بد أن ننكب عليه بشكل أشد إلحاحا. يتطلب بناء السلام التزاما من المجتمع الدولي بأن تستمر مشاركته، والتزاماً من البلدان الخارجة من النزاع بأن تتمسك بروح الشمول. توصل تقرير للبنك الدولي صدر عام ٢٠١٠

بعنوان ”الانتكاس وكيفية استدامة السلام بعد انتهاء النزاع“ إلى أن ٩٠ في المائة من النزاعات التي حدثت في العقد الماضي كانت في بلدان شهدت في السابق حرباً أهلية. وخلص التقرير إلى أن المشكلة، فيما يتعلق بالحروب الأهلية، ليست في منع نشوب نزاعات جديدة، بل في وضع نهاية دائمة للنزاعات القائمة. وتتجلى تلك الحقيقة بشكل مؤسف اليوم في جمهورية أفريقيا الوسطى وجنوب السودان. فعودة النزاع فيهما تذكرنا بالحاجة إلى استمرار الانخراط الدولي في البلدان الخارجة من النزاع، وتدعونا إلى أن ندرس مدى فعالية مشاركتنا وكيف يمكننا تحسينها في المستقبل.

ساعدت لجنة بناء السلام والتشكيلات القطرية لبناء السلام في حشد الدعم الدولي للبلدان الخارجة من النزاع، وبناء المؤسسات، وتهيئة مناخ سياسي منفتح، وتعزيز الاستقرار من خلال التنمية. ومع اقتراب استعراض لجنة بناء السلام المقرر في عام ٢٠١٥، فقد حان الآن أوان النظر في مدى تأثير بناء السلام على المدى الطويل، وكيف يمكن للمجلس أن يسهم في ذلك النقاش.

شهدنا مؤخرا مثالا ناجحا لبناء السلام في سيراليون، حيث قام الأمين العام بان كي – مون مؤخراً بإغلاق مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون، ما يشكل اعترافاً بالمدى الذي وصل إليه ذلك البلد منذ انتهاء الحرب الأهلية. ساهمت بعثة بناء السلام هناك في إقامة مؤسسات سياسية قوية، وساعدت في ترسيخ المكاسب التي حققتها حكومة وشعب سيراليون. في وقت سابق من هذا الشهر، تحدث الحاجي بابا سوانح، وهو من الأطفال الجنود السابقين في سيراليون، إلى المجلس (انظر S/PV.7129) وقدم الدليل على عملية التعافي التي يشهدها بلده. وبعد أن تسلح الحاجي الآن بشهادة البكالوريوس، أصبح مثالا على الفوائد التي يمكن جنيها حين يتجذر الاستقرار.

لكن حتى في وقتٍ تتمتع فيه سيراليون بالاستقرار، وتقوم بعثة الأمم المتحدة لبناء السلام بتقليص وجودها، فإن علينا أن نتذكر أن جهود التنمية الطويلة الأجل، واستمرار النمو الاقتصادي، هما أساس أي سلام مستدام. نحن نقدر تعزيز الشراكة بين الأمم المتحدة والبنك الدولي، ونحث على إجراء المزيد من الحوار بين البنك الدولي ومجلس الأمن لتيسير وضع إستراتيجيات إنمائية لما بعد انتهاء النزاع. ما أكثر ما رأينا من مشكلاتٍ متكررة تجعل البلدان عرضة للانتكاس: تآكل التسويات السياسية الشاملة، وضعف القدرات الحكومية، بخاصة في مجال المالية العامة وسيادة القانون، وعدم كفاية النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل. أما جنوب السودان فهو مثال على ما يحدث حينما يتداعى الشمول السياسي، ما يذكرنا بضرورة ألا ندع البلدان الأخرى تنزلق في ذات الطريق.

في بوروندي، شكل الشمول عنصرا رئيسيا في اتفاق أروشا الذي أنهى النزاع هناك عام ٢٠٠١. واليوم، يساورنا القلق على نحو متزايد بسبب وجود مؤشرات على أن البلد ينجرف بعيدا عن روح الشمول تلك. فالجهود التي تبذلها الحكومة لتفض – أحيانا بعنف – اجتماعات المعارضة السياسية أمر مقلق للغاية. يجب أن يحافظ المجتمع الدولي على تركيزه على بوروندي وأن يواصل العمل مع الحكومة لتهيئة فضاء سياسي مفتوح وإجراء انتخابات ذات مصداقية في عام ٢٠١٥.

الخطة الانتقالية لما بعد الانتخابات في غينيا – بيساو التي وضعها الممثل الخاص للأمين العام، السيد راموس هورتا، والأهداف الإستراتيجية التي حددها رئيس تشكيلة غينيا – بيساو بلجنة بناء السلام، السيد باتريوتا، (انظر S/PV.7121)) مثالان على مدى قدرة مكتب بناء السلام ولجنة بناء السلام على وضع أطر إستراتيجية وتنسيق الدعم الدولي لبناء المؤسسات. ومن شأن خطتيهما، اللتين تدعوان

إلى إجراء الإصلاحات المطلوبة على وجه السرعة، أن تساعدا حكومة غينيا بيساو على الانطلاق بقوة. ومن خلال مساعدة الحكومات في أن تصبح أكثر استجابة وأكثر قدرة على تقديم الخدمات لشعوبها، يمكن لجهود بناء السلام أن تسهم في استعادة مصداقية الحكومات.

يتطلب الحفاظ على السلام والأمن الدوليين وجود حكومات قوية، ولكنه يتطلب أيضا مشاركة المجتمعات وإخلاصها. لا بد من إشراك جميع قطاعات المجتمع في عملية السلام طوال فترة ما بعد النزاع. ومن الأهمية بمكان على وجه الخصوص ضمان إشراك المرأة في الحوار السياسي وجهود الوساطة. وتشكل لجان الحقيقة والمصالحة أداة أساسية تستطيع مجتمعات ما بعد النزاع أن تستخدمها للمساعدة في بناء سلام شامل ومستدام. ونحث حكومة سري لانكا على المضي قدما في إنشاء مثل هذه اللجنة لمساعدة بلدها على التعافي، ونرحب بالمشاورات التي أجرتها مؤخراً مع جنوب أفريقيا في هذا الصدد.

سوف يتيح استعراض لجنة بناء السلام لعام ٢٠١٥ وهيكل بناء السلام الفرصة للتركيز على سبل شحذ إمكانات لجنة بناء السلام. وتعلق الولايات المتحدة أهمية كبيرة على ذلك الاستعراض، وتعتزم المشاركةَ بنشاط، بما في ذلك بوصفها عضوا في مجلس الأمن، والعملَ عن كثب مع أعضاء لجنة بناء السلام ومع البلدان المدرجة وغير المدرجة في جدول أعمال اللجنة من أجل تحسين أثر لجنة بناء السلام.

أخيرا، لن ننجح في تحقيق تلك الأهداف إلا إذا كان لدينا أشخاص في الميدان من ذوي المهارات والخلفية المناسبة لمعالجة تلك المشاكل المعقدة. وترحب الولايات المتحدة بالتقدم المحرز في استعراض الأمين العام للقدرات المدنية. ونحض منظومة الأمم المتحدة على تطبيق الدروس المستفادة من ذلك الاستعراض في التخطيط للمشاركات في مرحلة ما بعد النزاع مستقبلاً.

السيدة كنغ (أستراليا) (تكلمت بالإنكليزية): شكرا لكم، سيدتي الرئيسة، على مبادرتكم إلى تنظيم جلسة الإحاطة هذه، التي تتيح لنا فرصة مناسبة لجرد جهود الأمم المتحدة في مجال بناء السلام على مدى الاثني عشر شهراً الماضية. وأشكر نائب الأمين العام، السيد يان الياسون، ورئيس لجنة بناء السلام، أنطونيو باتريوتا، ومديرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، هيلين كلارك، على الإحاطات الإعلامية التي قدموها.

نتفق تماما مع نائب الأمين العام في أن كفالة أن يكون لدينا هيكل كفء وفعال لبناء السلام أمر يندرج ضمن مسؤوليتنا الجماعية. وينبغي أن نعمل على ذلك باستمرار حتى نتأكد من أن الهيكل يخدم بالفعل مصالح أولئك الذين يحتاجون حقا إلى بناء السلام في بلدانهم.

سوف تتاح لنا بعض الفرص المهمة لمعالجة هذا الأمر بشكل أكثر انتظاما في الأشهر المقبلة، لكن من الضروري أيضاً أن نضع نصب أعيننا على الدوام في هذا المجلس أن العلاقة بينه وبين لجنة بناء السلام يجب أن تكون فعالة وتعاونية كما ينبغي لها أن تكون. نحن نؤيد بشدة فكرة الحوار غير الرسمي المنتظم بين المجلس واللجنة، وذلك تمشيا مع التزام المجلس نفسه رسمياً بذلك.

اليوم أود أن أتطرق إلى اثنين من المجالات ذات الأولوية أوجزهما الأمين العام في تقريره لعام ٢٠١٢ عن بناء السلام في أعقاب النزاع (S/2012/746)، ألا وهما الشمول وبناء المؤسسات. وإذ أفعل ذلك، أريد أن أسلط الضوء على أهمية مشاركة المرأة ودور الشرطة في بناء السلام.

لقد ساعد تقرير الأمين العام في التأكيد على أنه لا يمكن أن يكون هناك أي سلام مستدام بدون عمليات شاملة لبناء

السلام. لا شك أن ضمان إشراك جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة في أنشطة بناء السلام مهمة صعبة وتستغرق وقتا طويلا، ومع ذلك فإنه أمر لا بد منه من أجل خلق شعور واضح بالملكية الوطنية للمسار الذي يجري فتحه.

إن كفالة أن تشمل اتفاقات السلام والتسويات السياسية جميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة ما هو إلا الخطوة الأولى. فمن أجل الحد من خطر الانتكاس والعودة إلى العنف، لا بد من الإصغاء ليس فقط لآراء واحتياجات الأطراف المشاركة في النزاع – أي أولئك الذين يحملون المدافع – بل لا بد أيضا من الإصغاء للنساء والشباب والمجموعات العرقية والأقليات وإشراكهم في عملية السلام. ويكفي أن ننظر فقط إلى ما يبذل من جهودٍ حالياً لتسوية النزاع وإحلال السلام في سوريا، وجنوب السودان، وجمهورية أفريقيا الوسطى وغيرها لندرك أن هذه الجهود لن يكتب لها النجاح إن لم تتسم بالشمول.

بيد أن ما هذا إلا البداية. يجب أن يكون الشمول أحد العوامل في عمليات بناء السلام على المدى الطويل، من ترسيخ الديمقراطية إلى تعزيز المصالحة الوطنية وتقوية المؤسسات.

سلط نائب الأمين العام الضوء على مثال سيراليون. تابعنا حربا أهلية طويلة ووحشية. وشهدنا الانتقال الناجح من حفظ السلام إلى بناء السلام بعد انتهاء النزاع. ومع إتمام ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون في نهاية آذار/مارس، يتحول التركيز الآن إلى كفالة التنمية الاقتصادية المستدامة. كان شمول الجميع في عملية بناء السلام في سيراليون بالتأكيد عاملا رئيسيا في نجاح تلك العملية.

لا يمكن التقليل من أهمية مشاركة المرأة في بناء السلام. وترحب أستراليا بالتقدم الكبير الذي أحرزه مجلس الأمن في عام ٢٠١٣، بما في ذلك من خلال اتخاذ القرار ٢١٢٢ (٢٠١٣)، بشأن مشاركة المرأة في حل النزاعات وبناء السلام. ويجب علينا الآن أن نكفل استخدام خريطة الطريق تلك بشكل فعال للاستفادة من جهودنا الجماعية لبناء السلام.

إن إشراك المنظمات النسائية جزء بالغ الأهمية من جدول الأعمال هذا. تشكل هذه الجماعات في كثير من الأحيان الجسر بين الآليات الرسمية واحتياجات المجتمعات المحلية. وعليه ينبغي تقدير وجهات نظرها وخبراتها. ويعني ذلك مشاركتها في المؤسسات والهياكل التي نقيمها كجزء من جهودنا لبناء السلام. نحن بحاجة إلى كفالة أن تصبح المرأة مشرعة، وعضوة في السلك القضائي، وداعية إلى إلغاء القوانين التي تقيد وصول المرأة إلى العدالة والأمن الاقتصادي.

يشكل بناء المؤسسات ركيزة أساسية من ركائز السلام المستدام. وتبين الدراسات أن احتمالات سقوط البلدان ذات المؤسسات القوية الشاملة للجميع والخاضعة للمساءلة في براثن النزاعات الواسعة النطاق تقل بنسبة ٣٠ إلى ٤٥ في المائة. ويشكل تعزيز المؤسسات والحكم الرشيد في مرحلة مبكرة من أجل توفير الأمن وسيادة القانون شرطا مسبقا لكي تبدأ المجتمعات المحلية إعادة البناء. لقد أدركنا هذا الشرط المطلوب استيفاؤه من العمليات في منطقتنا، مثل تيمور – ليشتي وجزر سليمان، لكن هناك دروسا واضحة بشأن هذا النهج في كل مكان.

إن الإنشاء المبكر لجهاز شرطة وطنية موثوق يشكل في كثير من الأحيان عنصرا أساسيا من عناصر بناء السلام الفعال. وإذ أنتقل إلى مسألة الشمولية، فإن تجنيد وتدريب النساء للعمل كضابطات شرطة عنصران أساسيان من عناصر إنشاء جهاز شرطة وطنية موثوق. ضابطات الشرطة أكثر قدرة على الوصول إلى المرأة في المجتمعات المحلية، وتقديم الدعم الذي تحتاجه تلك المجتمعات المحلية، وهن أفضل فهما لما يمكن أن يعوق مشاركتهن الفعالة في بناء السلام. إن جهاز شرطة فعال يقدم الخدمات بإنصاف وعدل إلى المجتمعات المحلية

في إطار سيادة القانون المنشأة مؤخرا عنصر أساسي في جهود بناء السلام.

وفي الختام، نتطلع إلى أول دورة سنوية على الإطلاق للجنة بناء السلام ونشيد بتلك المبادرة. ونؤكد من جديد التزامنا بفعالية هيكل بناء السلام التابع للأمم المتحدة وصقل ذلك الهيكل وتفعيله. إنه مهم للغاية لهدفنا الجوهري النهائي المتمثل في تصميم بناء السلام حقا حسب الاحتياجات الخاصة جدا للبلدان المعنية، ومنع الانتكاس إلى النزاع، وبدلا من ذلك، توفير المسار نحو تحقيق الأمن والتنمية.

السيد ليو جيايي (الصين) (تكلم بالصينية): أود أن أشكر لكسمبرغ على مبادرتها بعقد هذه الجلسة المفتوحة بشأن بناء السلام بعد انتهاء النزاع. وأشكر السيد يان إلياسون، نائب الأمين العام، والسفير باتريوتا، رئيس لجنة بناء السلام، والسيدة كلارك، مديرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، على إحاطاتهم الإعلامية.

لبناء السلام في المرحلة التي تعقب انتهاء النزاع مباشرة دور فعال في إزالة الأسباب الجذرية للنزاع. إنه يؤثر تأثيرا هاما على تحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة في البلدان والمناطق الخارجة من النزاع. في السنوات الأخيرة، تشارك الأمم المتحدة بنشاط في جهود بناء السلام في البلدان والمناطق المدرجة في جدول أعمالها، حيث تراكمت لديها خبرات ثرية وحققت نتائج ملموسة.

استكمل مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون عمله بنجاح مؤخرا ويذكر بوصفه قصة نجاح في مجال بناء السلام. وفي الوقت نفسه، فإن بناء السلام مهمة صعبة ومعقدة وطويلة. وفي ظل الظروف الراهنة، يواجه بناء السلام مسائل وتحديات جديدة تستلزم من المجتمع الدولي دراستها بصورة متعمقة والاستجابة لها على نحو ملائم. وأود أن أسلط الضوء على النقاط الأربع التالية.

أولا، يجب أن يحترم بناء السلام بعد انتهاء النزاع بصورة تامة ملكية البلدان المعنية، التي ينبغي أن تتحمل المسؤولية الرئيسية عن بناء السلام. وينبغي للمجتمع الدولي أن يحترم بصورة تامة سيادتها وإرادتها وأن يقدم المساعدة وفقا للأولويات التي حددتها حكوماتها. وينبغي للأمم المتحدة ووكالاتها، في تقديمها المساعدة في جهود بناء السلام، أن تعزز الشراكات مع البلدان المعنية وأن تساعدها على وضع استراتيجيات متكاملة لبناء السلام على أساس السياق المحلي. ونظرا لتباين التاريخ والظروف الخاصة بكل منها، ليس هناك نهج موحد لبناء السلام يناسب الجميع. وينبغي للمجتمع الدولي أن يحترم بصورة تامة التقاليد الثقافية والاحتياجات السائدة للبلدان المعنية، وأن يولي الاهتمام للأحوال الفعلية على أرض الواقع وألا يكرر بشكل تلقائي الممارسات السابقة.

ثانيا، ينبغي أن تركز جهود بناء السلام بعد انتهاء النزاع على إزالة الأسباب الجذرية للنزاع، مع التركيز بشكل خاص على التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وفي بناء السلام بعد انتهاء النزاع، يؤكد المجتمع الدولي منذ زمن بعيد على حقوق الإنسان وسيادة القانون وإصلاح قطاع الأمن دون إيلاء الاهتمام الكافي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلدان المعنية مع مدخلات محدودة في هذا الصدد. وندعو المجتمع الدولي إلى أن يركز بصورة أكبر على التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان المعنية. لا يمكن للسكان المتضررين الاستمتاع بثمار السلام وإرساء أساس متين للمصالحة السياسية وتحقيق الاستقرار الأمني وإرساء أساس سياسي لعملية السلام إلا من خلال التعافي الاقتصادي والتعمير السريعين.

ثالثا، ينبغي أن يحظى بناء السلام بعد انتهاء النزاع بالموارد الكافية والمضمونة. إن الدعم السريع وحسن التوقيت من جانب المجتمع الدولي في شكل تقديم المساعدة إلى البلدان المعنية يشكل عاملا هاما في تحقيق أهداف بناء السلام

بسلاسة. وينبغي للأمم المتحدة أن تواصل الإصغاء إلى البلدان المعنية من حيث التمويل ورامج الإعمار. وينبغي للمنظمة أيضا أن تحث المجتمع الدولي على أن يواصل تقديم المساعدة لأنشطة بناء السلام في تلك البلدان والعمل معا من أجل توسيع نطاق قنوات التمويل بدون أي شروط سياسية مسبقة لتقديم المساعدات. وفي هذا الصدد، تشيد الصين بصندوق الأمم المتحدة لبناء السلام على دوره الفعال وتدعم جهوده الرامية إلى زيادة تحسين عمله وزيادة كفاءة استخدام الموارد إلى حدها الأقصى. وستواصل الصين دعم صندوق بناء السلام في حدود قدراتها.

رابعا، يتطلب بناء السلام بعد انتهاء النزاع زيادة توثيق التنسيق والتعاون من جانب جميع الأطراف المعنية. وينبغي للأمم المتحدة مواصلة الاضطلاع بدور تنسيقي في جهود بناء السلام بعد انتهاء النزاع، وينبغي أن تسعى إلى إقامة علاقة تعاونية تتسم بالاستقرار مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومصرف التنمية الأفريقي وغيرها من المؤسسات المالية الدولية والإقليمية. وفي الوقت نفسه، ينبغي أن تستفيد من المزايا الفريدة في مجال بناء السلام التي تتمتع بها المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، مثل الاتحاد الأفريقي، لكي تعزز معا فعالية جهود بناء السلام في بلدان مرحلة ما بعد النزاع. وينبغي أن يكون لدى الوكالات ذات الصلة داخل منظومة الأمم المتحدة تقسيم واضح للعمل وينبغي لها أن تعزز التعاون فيما بينها. وينبغي أن يكون للجنة الأمم المتحدة لبناء السلام دور أكبر في تنسيق أنشطة بناء السلام.

تؤيد الصين دائما جهود بناء السلام في البلدان في مرحلة ما بعد انتهاء النزاع. ونحن مستعدون لمواصلة العمل مع المجتمع الدولي في تقديم إسهامات إيجابية لمساعدة البلدان الخارجة من النزاع من أجل تحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة.

الأمير زيد رعد زيد الحسين (الأردن) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى نائب الأمين العام على إحاطته الاعلامية وقيادته في هذا الشأن، فضلا عن الاعراب عن شكري حيال الاحاطتين الإعلاميتين الممتازتين اللتين قدّمهما صديقانا السفير أنطونيو دي أغيار باتريوتا، رئيس لجنة بناء السلام، والسيدة هيلين كلارك، مديرة برنامج الأمم المتحدة الانمائي.

تعليقاتي صباح هذا اليوم سوف تكون موجزة ومختلفة بعض الشيء. لذا أتوسل من المجلس أن يتفهم ذلك مسبقا.

نحن نوافق على أن الشمولية هي مفتاح نجاح بناء السلام بعد انتهاء النزاع، ولكننا لا نوافق على أنه يمكن تحقيقها من خلال العمليات السياسية، أو من خلال خطط التنمية الاقتصادية فحسب، إما بشكل منفصل أو بالترافق بعضها مع بعض، حسبما يقترح تقرير الأمين العام (S/2012/746). كما أنه لا معنى على الاطلاق أن يجري تسليط الضوء مرارا وتكرارا على الملكية الوطنية عندما يتضح من التركيز بذاته على الحاجة إلى الشمولية أنه في معظم مجتمعات ما بعد النزاع، إن لم يكن كلها – مقابل البلدان النامية العادية – لا توجد أمة متماسكة يمكنها أن تمتلك أي شيء. تمتلك ماذا؟ مَن هو المالك؟ هل هي الأمة التي لا تزال في حالة حرب، من دون ارتكاب أعمال القتل، فنتصورها أقل حدة بعض الشيء؟

إن النزاع في مجتمعات ما بعد النزاع، ليس في الحقيقة عملا من الماضي؛ إنه قائم، وموجود؛ إنه موجود الآن. أعمال القتل وحدها هي من الماضي، لكن النزاع يظل قائما كما كان من قبل، إنما الآن عن طريق المناورات السياسية، والفساد، والإجرام.

وفي هذه الحالة، إن تعزيز أهمية الملكية الوطنية هو التطبيق الخاطئ للممارسات الانمائية العادية على سياق يختلف اختلافا ملحوظا، حتى ولو كان السياقان يتشاطران بعضا

من الخصائص نفسها: البطالة بين الشباب، ومرافق التعليم ذي المستويات الضعيفة، وضعف البنية التحتية، وما إلى ذلك. وما يخدعنا على ما يبدو هو: البيئات التي تعقب أعمال القتل والتحديات الإنمائية العادية ليست واحدة وليست الشيء نفسه؛ إنها مختلفة، تماما مثل لجنة بناء السلام وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي اللذين أنشئا بغية التصدي، في جوهرهما، لتحديات مختلفة. وكلما أسرعنا في فهم ذلك، كان الأمر أفضل لنا.

صحيح تماما أن المسار الذي يفضي إلى تحقيق الملكية الوطنية في نهاية المطاف، بمجرد خروج بلد ما من الحالة التي تعقب أعمال القتل، تحت المراقبة الصارمة للأمم المتحدة، إلى حالة الدولة الضعيفة، يتعين عليه – وحتى يجب عليه – أن يمر بمرحلة الشمولية أولا، إذا كان يأمل في أن يصل إلى مكان ما. وإنما هناك جزء رئيسي مفقود في تحليل الأمين العام وهو أن الشمولية لا يمكن أن تتحقق ببساطة عن طريق تقاسم السلطة السياسية، والانتخابات، والتدريب، ومخططات العمل، وبناء البنية التحتية وحدها. هذا النهج انتهى الآن. لقد فشل. إنه معيب، فهو فشل مرات تفوق المرات التي نجح فيها.

وما من شيء يؤكد هذه النقطة على نحو أكثر مأساوية من المضمون الكامل للفقرة ١٥ من تقرير الأمين العام لسنة ٢٠١٢. ونظرا لما حدث في جنوب السودان منذ نشر التقرير، فإن مضمون الفقرة ١٥ مثال معبّر، إن لم يكن مثالا مأساويا، على كيفية أن الأمم المتحدة فقدت الوجهة الصحيحة، وإنما كانت تصوّب نحو الاتجاه الخاطئ أصلا.

والشمولية، على المستوى الذي يجعلها ذات معنى، لا يمكن أن تتحقق بشكل صحيح إلاّ عندما يتم التوصل إلى راحة نفسية أعمق من جانب المقاتلين السابقين ومجتمعاتهم المحلية إزاء ما حملهم في الغالب على القتال في المقام الأول. بعبارة أخرى، لا يمكن خفض الشعور بعدم الثقة الذي تكلم عنه تقرير الأمين العام إلى درجة الصفر إلاّ عندما يكون هناك أيضا حل سليم للروايات التاريخية المتباينة.

لن أكرر كل ما قلناه عن هذا الموضوع في كانون الثاني/يناير (انظر S/PV.7105)، ما عدا أن الأحداث التي حصلت منذ المناقشة المواضيعية بشأن الروايات التاريخية، والأحداث التي تصدى لها المجلس كل أسبوع، لم تسفر إلاّ عن تركيز أكثر وضوحا على أهمية التاريخ الذي يتعذر إنكاره، وفهمه بشكل صحيح، وعدم إساءة استعماله، وإنما البحث عن الحقيقة، ورفض الأكاذيب، ليس من جانب المكذوب عليهم فحسب، ولكن الأهم من ذلك، من جانب الكذبة أنفسهم، بعد تصفية الحساب، وإجراء تسوية للتاريخ، والتوصل إلى مصالحة دائمة، تؤدي إلى ”الشمولية“ اللازمة لما تمس الحاجة إليه لاحقا من عمليات سياسية ونمو اقتصادي.

أخيرا، ثمة نقطة تتعلق بالمرأة وبناء السلام: نحن جميعا نؤمن إيمانا قويا بأنه لا ينتج عن مشاركة المرأة بقدر أكبر في المجتمعات التي تتعافى من الحرب سوى الخير. ليست المسألة مجرد حق للمرأة أو حق من حقوق الإنسان؛ إنها مسألة العدالة الأساسية، ولا يمكن أن تكون سوى لتحسين أحوال البلد. ولكن من الواضح أيضا، في أجزاء كثيرة من العالم، أن النمو الاقتصادي المؤثر جدا كان يتحقق عقب انتهاء النزاعات المدمرة، دون ان تؤدي المرأة دورا رئيسيا فيه. بعبارة أخرى، من الأفضل القول إنه يمكن تحقيق المزيد بمشاركة أكبر من جانب المرأة، وليس مجرد القول إن المرأة ضرورية لنجاح التنمية الاقتصادية في المجتمع عموما أو في المجتمعات المحلية.

السيد إيليتشيف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نود أن نشكر نائب الأمين العام إلياسون، ورئيس لجنة بناء السلام، السفير باتريوتا، ومديرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، السيدة كلارك، على إحاطاتهم الاعلامية الزاخرة بالمعلومات،

حيث أبرزوا فيها جهود بناء السلام التي تبذلها الأمم المتحدة، والصعوبات التي تواجه المنظمة، والتوقعات في هذا المجال.

إن الاتحاد الروسي يعتبر أن المساعدة التي تقدَّم لبناء السلام هي أحد العوامل الرئيسية لحل النزاعات على نحو فعال، وكفالة عدم تكرارها. وفي معظم الحالات، البلدان التي تمزقها الحروب أو الأزمات ليست قادرة على التعافي بذاتها بما تواجهه من طائفة واسعة من المشاكل المتصلة باستعادة الأمن والقانون والنظام، وحماية حقوق الإنسان، ومكافحة الفقر. والمساعدة الدولية في هذا الصدد تتصف على نحو خاص بأهمية حاسمة.

في الوقت نفسه، نحن مقتنعون بأن المفتاح لتحقيق نتائج ناجحة ومستدامة لهذا النوع من التعاون يكمن في الملكية الوطنية للدول. إذ يتعين عليها تحديد أولوياتها التي ينبغي أن تشرف على تنفيذها مؤسسات الحكومات الوطنية التي تمثل مصالح المجتمع ككل.

وهناك أعمال كبيرة في مجال بناء السلام يجري الاضطلاع بها في إطار الأمم المتحدة من خلال بعثات حفظ السلام، ولجنة بناء السلام، وتشكيلاتها القطرية الخاصة. وهذا المسعى ينطوي على صعوبات وتحديات جمة تتطلب بذل جهود منسقة من جانب الدول الأعضاء، وصناديق الأمم المتحدة وبرامجها، والمنظمات الإقليمية، والأمانة العامة، والمؤسسات المالية الدولية. ويجري على نحو متزايد تضمين مهام بناء السلام في الولايات المتعددة الأوجه لعمليات حفظ السلام. وهذا يعني أولا وقبل كل شيء تقديم المساعدة في قطاعات الأمن، ونزع السلاح، والتسريح وإعادة الإدماج، ودعم إعادة إنشاء أجهزة إنفاذ القانون وسيادة القانون. بشكل عام، هذه الجهود مطلوبة لمواجهة أسباب النزاع ومنع تكراره. وينبغي لقوات حفظ السلام ألاّ تحل محل الهيئات الوطنية.

والمساعدة الدولية في مجال حفظ السلام تبقى مجتزأة. فهناك نقص في التنسيق بشأن تقسيم العمل، الأمر الذي يؤدي إلى الازدواجية في جهود بناء السلام، والاستخدام غير الأمثل للموارد، وتبديد الموارد المتاحة. وفي هذا الصدد، من الأهمية بمكان أن يعمل بوضوح جميع المضطلعين بأعمال بناء السلام ضمن ولاياتهم، والقواعد المتبعة. وإن مثالا غينيا – بيساو وجمهورية أفريقيا الوسطى يقتضيان تحليلا شاملا لأنشطة بناء السلام، مع التركيز على أسباب الافتقار إلى النتائج المتوقعة، والفشل في كفالة ألاّ تتحول مثل هذه الحالات إلى أزمات.

ومن الواضح أنه بغية تحقيق نتائج عملية، هناك حاجة إلى مواصلة صقل هيكل بناء السلام على الصعيدين العالمي والقطري على حد سواء. ويؤيد الاتحاد الروسي عمل لجنة بناء السلام بوصفها إحدى الهيئات الحكومية الدولية المركزية لتنسيق هذا التعاون. وفي رأينا أن قيمتها المضافة تتمثل في تزويد مجلس الأمن بمساعدات استشارية مفيدة بناء على طلبه، بشأن البلدان المدرجة في جداول أعمال كلتا الهيئتين.

في رأينا أنه ينبغي للجنة، في إطار ولايتها، أن تساهم مساهمة هامة في تناول القضايا الرئيسية الشاملة في عدة قطاعات وثيقة الصلة ببناء السلام، وبمنظومة الأمم المتحدة برمتها، وذلك يتطلب مناقشة متعددة الأبعاد مع الدول الأعضاء في إطار هيئات الأمم المتحدة المتخصصة

إن الأحداث المخطط لها لهذا العام، بما في ذلك عقد الدورة السنوية الأولى والبدء بالاستعراض المقرر في عام ٢٠١٥، سوف تساهم مساهمة كبيرة في توطيد أركان اللجنة بوصفها هيئة حكومية دولية تؤدي دوراً رئيسيا في هيكل بناء السلام التابع للأمم المتحدة.

تكتسب لجنة بناء السلام اليوم خبرة كبيرة في الحوار المباشر مع الحكومات الوطنية، ارتكازا على الرقابة المتبادلة على مدى الوفاء بالالتزامات، ومن خلال تنسيق الجهود التي

تبذلها الجهات الفاعلة الدولية في تنفيذ الأولويات التي تحددها البلدان الخارجة من نزاعات. ويمكن أن نجد مثالا إيجابيا على ذلك في استقرار الأوضاع في سيراليون، وليبيريا، وبوروندي. من الضروري تعزيز تلك النجاحات، بما في ذلك من خلال الاستمرار في إصلاح القطاع الأمني، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية الاستشرافية، ومكافحة الفقر والبطالة. ويجدر بصناديق الأمم المتحدة أن تقوم بدور رئيسي.

من أهم العناصر في هيكل بناء السلام صندوق بناء السلام. لقد أكدت تلك الآلية فعاليتها كونها منشأة تقدم القروض لأجل محدد، وتساهم في جذب الموارد في الأجل الطويل لإعادة البناء والتنمية. على ذلك الأساس، واصلت روسيا تقديم مساهمة سنوية بقيمة مليونين دولار إلى صندوق بناء السلام. إن تقديم المساعدة للصندوق، على أساس البرامج والمشاريع التي تضعها الأمم المتحدة والحكومة المعنية، ينبغي أن تأخذ في الحسبان أولويات البلد المضيف، وأن تكفل اتباع نهج مسؤول في استخدام هذا النوع من المساعدة. وفي الوقت نفسه، من المهم ضمان أن لا تصبح البلدان مدمنة على حقنها بتبرعات المانحين.

ما زلنا نعتبر أن مبدأ البلد عنصر رئيسي في توزيع الموارد. لا نعتقد أنه ينبغي فرض أولويات مصطنعة على البلدان. بل ينبغي أن تقوم الحكومات بتحديد أولوياتها بنفسها.

السيدة لي فرابي دو إيلين (فرنسا) (تكلمت بالفرنسية): أود أن أشكر نائب الأمين العام، السيد إلياسون؛ ورئيس لجنة بناء السلام، السفير باتريوتا؛ ومدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والسيدة كلارك على إحاطاتهم الإعلامية.

بعد سنتين من نشر تقرير الأمين العام فيما يتعلق بمسألة بناء السلام في أعقاب النزاع (S/2012/746)، أعتقد أن من المفيد جداً للمجلس أن يعطيني مرة أخرى رأيه بشأن موضوع يكمن في صميم عمل المنظمة. أود أن أشكر رئاسة لكسمبرغ للمجلس على الدعوة إلى عقد هذه المناقشة.

أود أن أذكر بعض المبادئ الأساسية التي ترى فرنسا بأنها جوهرية فيما يتعلق ببناء السلام.

أولاً، إن بناء السلام ينطوي على إرساء عمليات شاملة، لا سيما إقامة حوار وطني. وبطبيعة الحال، هذا متضمن في العمليات، كما ذكر سفير الأردن في بيانه اليوم. وبعبارة أخرى، ليس الأمر مجرد تقاسم السلطة والهياكل الأساسية، بل البحث بفعالية عن سرد يمكن أن يؤدي إلى المصالحة. وهو بالتحديد إعادة إطلاق حوار وطني تمت عرقلته، وسرد لنزاع كان يسير في اتجاهات متعاكسة، مما حمل المجلس على القيام بزيارة إلى مالي في شباط/فبراير لاستئناف عملية تحقيق الاستقرار على أساس أفضل.

إن العمل من أجل بناء السلام بعد انتهاء النزاع يجب أن يشمل أيضا جميع شرائح المجتمع. نؤيد التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام لضمان المشاركة النشطة للمرأة في عمليات بناء السلام. في أحيان كثيرة نقول ذلك ولكننا لا نفعل شيئا يُذكر حياله؛ لذلك نحن بحاجة إلى إحراز تقدم في هذا المجال. وفي ذلك الصدد، فإن تعيين السيدة سامبا – بانزا، رئيسة مؤقتة للحكومة الانتقالية في جمهورية أفريقيا الوسطى، والمكانة الرفيعة التي أسبغت على النساء في حكومتها كان خير مثال على ذلك. وعلاوة على مشاركة المرأة، يجب أن نضمن مشاركة جميع قطاعات المجتمع في عملية الانتقال.

ثمة مبدأ آخر من أجل إحلال السلام الدائم، ألا وهو ضرورة العمل على موضوع العدالة. فالعدالة تظل حجر الزاوية في تحقيق الاستقرار بعد انتهاء النزاعات كافة. والمجلس من خلال خبرته العملية في عدد من البلدان، حدد العديد من المجالات الرئيسية للتدخل عندما يتعلق الأمر بالعدالة، أي دعم نظام العدالة الجنائية، والعدالة المستقلة، وإنشاء نظام

السجون، وإصلاح قطاع الأمن ودعم نظام العدالة الجنائية الدولية.

إن الحكومات الوطنية تتحمل المسؤولية الأساسية عن تقديم المسؤولين عن ارتكاب الفظائع إلى العدالة، ومعاقبتهم، بما في ذلك تلك الانتهاكات التي ارتكبت بعد انتهاء النزاع. ولكن عندما تخفق الدول في مسؤوليتها، يتعين على المحكمة الجنائية الدولية أن تقوم بدورها. توجد حالات في عدد من البلدان نحن منخرطين فيها في بناء السلام، من قبيل جمهورية أفريقيا، أو مالي أو جمهورية الكونغو الديمقراطية، وتلك حالات تمت إحالتها بالفعل إلى المحكمة الجنائية الدولية.

أخيراً، من الجوهري أن يبدأ العمل الطويل الأجل لإعادة بناء المؤسسات التي ينبغي أن تلهم الثقة العامة. مرة أخرى، في ما يتعلق بجمهورية أفريقيا الوسطى، بفضل عمل قوة الاتحاد الأفريقي التي تدعمها عملية سنغاري الفرنسية، تم حتى اليوم تفادي وقوع مذابح واسعة النطاق. ومع ذلك، نواجه حالة من انعدام الأمن ناجمة عن انهيار الدولة. لذلك من الضروري اتخاذ تدابير موازية للأمن، والعمل فورا على استعادة سلطة الدولة وإقامة علاقات بناءة مع المجتمع برمته. ولتحقيق ذلك، لا بد من القيام ببعض الأعمال الأساسية من قبيل التأكد من دفع رواتب موظفي الخدمة المدنية، مما يحمل قوات الشرطة والدرك والمحاكم ومراكز الاحتجاز على العودة إلى العمل.

لا يمكننا ببساطة أن نفصل عناصر الجيوش المعارضة. وعلينا أيضا نلقي القبض على الذين يحرضون على العنف وتقديمهم إلى العدالة. ويجب أن نضع في الاعتبار أن يتحقق الهدف المتمثل في إجراء انتخابات في موعد لا يتجاوز شهر شباط/فبراير من عام ٢٠١٥.

من أجل إعادة بسط سلطة دولة جمهورية أفريقيا الوسطى تحتاج تلك المشاريع إلى توفير الموارد اللازمة. وفيما يتعلق بالمجالات ذات الأولوية، نأمل من خلال عملية لحفظ السلام أن تؤدي الأمم المتحدة ومكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى دوراً أساسيا في أقرب وقت ممكن. ومع ذلك، يجب على المجتمع الدولي تعزيز التعبئة لديه بغية تقديم ما يلزم من وسائل. كما شددت السيدة كلارك، فإن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لديه دور حاسم يؤديه في هذه المسألة في مرحلة ما بعد انتهاء النزاع. فلديه القدرة على وضع السياسات وتعبئتها، كما شاهدنا في جمهورية أفريقيا الوسطى، حيث أظهر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي فعاليته وقدرته على الاستجابة في الأزمات الأخيرة بإنشاء صندوق متعدد المانحين.

في مواجهة التحدي المتمثل في بناء السلام، توفر الأمم المتحدة فرصة للعمل بطريقة منسقة. نحن من جانبنا، نود أن نشدد على الحاجة إلى المضي قدما في المراحل والتفكير بعناية في مختلف مراحل عملية الانتقال. إن عمليات حفظ السلام نفسها أصبحت الآن متعددة الأبعاد، ومن نقطة انتشارها إلى التصدي للتحديات المختلفة في البلدان التي تلاشت فيها بصورة عملية هياكل الدولة.

من المهم لعمليات حفظ السلام أن تمهد السبيل أمام عملية بناء السلام. بيد أن علينا أن نوضح، بأن تلك العمليات لا يمكنها اليوم أن تنجز جميع المهام المتعددة الجوانب في سنة واحدة، أو في غضون بضعة أشهر. لقد أشار المتكلمون السابقون اليوم إلى الصعوبات التي نواجهها في جنوب السودان.

علاوة على ذلك، يجب أن يكون هناك تعاون وثيق بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبعثات السياسية الخاصة والعنصر المدني في عمليات حفظ السلام بغية تجنب الازدواجية. ويجب إعداد استراتيجيات الخروج التي ينبغي لها توجيه عمل البعثات على أساس يومي. في عمليات بناء السلام المعقدة، أود أن أشدد على الأهمية الخاصة لضمان تعزيز الصلة بين

الممثلين الخاصين للأمين العام الذين يعتمدون على الموارد التي توفرها عمليات حفظ السلام، أو البعثات الخاصة أو الأفرقة القُطرية التابعة للأمم المتحدة التي يوجهها المنسقون المقيمون.

يُتوقع من الأفرقة القُطرية أن تتولى وفي الوقت المناسب، القيام بدور رائد في بناء السلام لضمان الانتقال الفعال نحو برامج التنمية. ذلك يشكل تحديا هاما بوسعنا أن نشهده في بلدان مثل بوروندي وسيراليون. ولا بد للمجتمع الدولي من أن يظل معبأ في تلك الأنواع من الحالات، لأنه إن لم نفعل ذلك، لا يمكننا استبعاد الانتكاس والعودة إلى النزاع بعد تعبئة مختلف الجهات الفاعلة.

وأخيرا، إن التنسيق فيما بين جميع الأطراف الفاعلة التي تساهم في بناء السلام أمر أساسي. وذكر آخرون قبلي الخطة الجديدة للانخراط في مساعدة الدول الهشة، المعتمدة في بوسان في نهاية عام ٢٠١١، التي تذكرنا بضرورة التنسيق. ولجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام كيانان بوسعهما الاضطلاع بدور مفيد للغاية في دعم الانشطة على أرض الواقع وفي ضمان أوجه التآزر اللازمة مع البعثات القائمة. وفي ذلك الصدد، أشيد بإنشاء آليات مراقبة العدالة/الشرطة في ليبريا التي يقوم بتمويلها صندوق بناء السلام وتدعمها بعثة الأمم المتحدة في ليبريا. ونرى ان تلك نماذج مثيرة لغاية الاهتمام للتعاون فيما بين أطراف الأمم المتحدة الفاعلة المختلفة.

ونحن على يقين بان استعراض هيكل لجنة بناء السلام في عام ٢٠١٥ سيتيح لنا فرصة لقطع شوط أطول فيما يتعلق بالتنسيق وزيادة تعزيز دور لجنة بناء السلام، وهي مؤسسة نؤمن بها إيمانا حقيقيا وقدمت إسهاما دائما منذ إنشائها في تعزيز الدول في حالات بعد انتهاء النزاع.

السيد شريف (تشاد) (تكلم بالفرنسية): أشكر رئيس المجلس على تنظيم جلسة صباح هذا اليوم بشأن حفظ السلام في أعقاب انتهاء النزاع. كما أشكر المتكلمين على إحاطاتهم الإعلامية التفصيلية بشأن الموضوع.

واليوم، تعصف بالعالم العديد من النزاعات. وأفضل الامثلة على ذلك دار فور في السودان، وجنوب السودان، وجمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، والأزمة السورية، على سبيل المثال لا الحصر. ومزقت تلك النزاعات بشكل كامل النسيج الاجتماعي، الذي بات من العسير إعادة بنائه. وأصيب السكان بالصدمة والانقسام من جراء الكراهية العميقة التي تثير الحرب، التي تحولت إلى إبادة جماعية. وتلك هي الحالة في سوريا وجمهورية أفريقيا الوسطى، حيث أجبر الدمار الواسع النطاق السكان على الفرار سعيا للجوء في البلدان المجاورة. ولوضع حد لدوامة العنف، تحشد الأمم المتحدة، اضطلاعا بدورها باعتبارها ضامنا للسلام العالمي، موارد بشرية ومادية ومالية هائلة.

ويشكل النزاع فترة توتر ذات أسباب محتملة متعددة – تصادم المصالح السياسية والاقتصادية والثقافية المتعارضة أو بسبب الطموحات التوسعية. ويمكن لأي نزاع ان يدوم طويلا ويغمر الحياة البشرية ويؤدي إلى وقوع انتهاكات لحقوق الانسان، مثل الاغتصاب وتجنيد الاطفال في الجيش وعمليات نقل السكان وتعديل الحدود. وتشكل الحرب مصدرا لتخلف النمو لأنها تولد الجهل والكراهية وعدم الثقة، وهي بالتالي اهدار غير مجد للوقت والطاقة. ومن الواضح ان بوسع التدخل العسكري ان يؤدي إلى تسوية نزاعات بعينها، ولكن الحوار يبقى أبسط جميع الأساليب وأقلها كلفة.

إن بناء السلام من خلال الحوار هو السبيل نحو احلال السلام الدائم والقابل للاستمرار، في حين يوفر تقديم المساعدة الإنمائية الأدوات لتعزيز السلام. وتشهد أفريقيا العديد من المشاكل التي تؤدي بشكل خطير إلى تقويض تنميتها الاجتماعية – الاقتصادية. ويشكل الفقر المدقع لسكان القارة

مصدرا رئيسيا للنزاع. ولن تشهد بلدان مثل جمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية ومالي والسودان إحلال السلام الدائم في المدى القصير بعد التوصل إلى اتفاق بعد الحوار الوطني ما لم يتابع بناء السلام بتقديم كميات كبيرة من المعونة الإنمائية. ولتحقيق تلك الغاية، على البلدان المانحة ان تضع استراتيجيات وطنية شاملة لتحسين بناء السلام. وعليها تحديد استراتيجيات للتدخل من اجل بناء السلام في تلك البلدان حينما تمس الحاجة اليها ودعم الحوار الوطني وتقديم المساعدة الإنمائية، في جملة أمور.

ويتطلب بناء السلام حشد الأطراف الفاعلة المختلفة على أرض الواقع. وفي أفريقيا، تمثل النساء أطرافا فاعلة في مجال بناء السلام. وبما ان النساء والأطفال هم الضحايا الرئيسيون للنزاع، فانه يلزم اشراكهم في البحث عن السلام وبناء السلام والمفاوضات من أجل السلام. فالنساء قوة إيجابية يتم تجاهلها في أغلب الاحيان. وبوسع نساء الشتات الأفريقي ان يضطلعن بدور هام في إعادة الإعمار وبناء السلام. وتبين الامثلة في جميع ارجاء العالم ان النساء بصورة عامة يشاركن بفعالية في السعي لإحلال السلام.

وما يجعل بناء السلام صعبا في أعقاب انتهاء النزاع ليس عدم توفر الإرادة من جانب أطراف النزاع على وقف أعمال العنف فحسب، بل أيضا رفض الأطراف المعنية بتسوية النزاعات معالجة الأسباب الأساسية للنزعات.

وشهد بلدنا، تشاد، لعدة عقود الحرب الأهمية التي تمكن من النجاة منها بفضل الوساطة والحوار فيما بين عناصر مجتمعه، حيث تشكل النساء الأغلبية. وأصبح بناء السلام واقعا بفضل حشد جميع أجزاء الأمة. واليوم، يقدر المجتمع الدولي باسره الإنجازات التي تحققت، بالرغم منه لا يزال يلزم إحراز التقدم في بعض المجالات. وتمثل النساء بدرجة كبيرة في مؤسسات الدولة. وتقدم مجانا الرعاية الطبية والمضادة للفيروسات الرجعية وفي مجال التوليد والجراحة وشيدت مستشفى للأم والطفل.

أما فيما يتعلق بالتنمية، فقد نفذت هياكل توزيع المعونة لمساعدة النساء على تطوير الإيرادات المدرة للدخل.

وختاما، في تشاد، شأنها شأن الأماكن الأخرى، يتطلب بناء السلام الدعم القوي من المجتمع الدولي بأسره، وعلى وجه الخصوص الأمم المتحدة.

السيدة بيرسيفال (الأرجنتين) (تكلمت بالإسبانية): أشعر بالامتنان على البيانات التي أدلى بها الأمين العام المساعد، السيد يان إلياسون؛ والسفير أنطونيو دي أغيار باتريوتا، رئيس لجنة بناء السلام؛ والسيدة هيلن كلارك، مديرة برنامج الأمم المتحدة الانمائي.

واشار الأمين العام في تقريره الصادر في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ (S/2010/466) إلى ان الاستجابة الفعالة من جانب المنظمة تتطلب وضع استراتيجية واسعة ومنسقة لبناء السلام، استراتيجية تقوم على أساس تحديد الأولويات من جانب السلطات المحلية وتحديد الأهداف والأطر الزمنية المحددة والقابلة للتحقيق. كما بين التقرير ان تلك الأعمال تقتضي تطوير الجهود الرامية إلى تقديم المساعدة الإنسانية، وإرساء سيادة القانون أو إعادة إرسائها، ووضع سياسات لتوفير الأمن والعدالة وتنفيذ هذه السياسات، وتشجيع التنمية المستدامة، وصياغة سياسات قوية وديمقراطية لحماية حقوق الإنسان وتعزيزها وكفالتها. ولا شك ان ذلك ما زال أحد التحديات القائمة.

وكونه أتيحت لنا فرصة للعمل بوصفنا عضوا غير دائم في مجلس الأمن وللمشاركة الفعالة في لجنة بناء السلام يمكننا من التفكير مليا في التجارب العميقة والقيمة. والتجربة الأولى التي أود ان أتناولها معكم، سيدتي الرئيسة، ومع زملائي تتعلق

بأهمية السلام، التي يمكن تقييمها على أساس علاقته باستمرار الإجحاف والعنف والقمع. وأقول ذلك لأننا، كما شهدنا في زياراتنا الميدانية مع الأمين العام، لاحظنا في وقت بدء أعمال بناء السلام بعد انتهاء النزاع وجود بعض المعتقدات الخاطئة والقصص الخيالية في بداية الانطلاق.

ونرى ان بناء السلام بعد انتهاء النزاع يتعلق بالمجتمعات و ''العمل'' – أي، انه يجب ان يجري في سياق محدد يشمل السلطة والعلاقات الاجتماعية، حيث لم يعد تحقيق السلام أمرا واضحا أو لا منازع فيه. وبالرغم من اننا يمكن ان نبدأ عملنا لبناء السلام باتخاذ نهج متماثلة وعالمية، فان عملنا ذلك سيكون في الظلام وبتجاهل الأسباب الأساسية والدواعي المحددة التي أدت بمجتمع معين إلى النزاع.

وهذا هو أحد الدروس التي تعلمناها.

فلا توجد نُهُج عالمية لإعداد خطة منسقة لبناء السلام، حيث أن أي مجموعة ممارسات موحدة قد لا تجسد أو لا تشمل أو لا تعبر بما فيه الكفاية عن الواقع القائم في مجتمع معين. ونحن جميعا على علم بأمثلة لحالات أصبحت فيها سياسات المساعدة بعد انتهاء النزاع أمرا مفروضا، أو أصبح يُنظر إليها على هذا النحو، أو حالات نُفذت هذه السياسات فيها على أساس نهج ''التحكم عن بعد'' والذي تنطبق بموجبه بعض البرامج أو الإجراءات العمومية، بشكل مجرد، على أي بلد في العالم.

ونحن نعلم ذلك من تجربتنا. وهذا هو أحد الدروس التي تعلمناها. والتعاون من هذا القبيل ليس تحويليا في الواقع، ولكنه عديم الكفاءة إلى حد كبير لأنه لا يراعي الظروف الاجتماعية والاقتصادية والثقافية المحددة التي يسعى إلى تحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة فيها.

وتعلمنا، في سياق جهودنا لبناء السلام بعد انتهاء النزاع، أننا مسؤولون عن بدء أي عملية بطرح أسئلة والإصغاء والرصد وسيقودنا ذلك أخيرا إلى فهم من هم الأفراد الذين يدفعون مجتمعا بعينه، في مرحلة زمنية معينة، إلى أن يختار فعليا تدمير آفاقه المستقبلية، أو ما هي الأسباب أو الدوافع التي تؤدي به إلى ذلك. ويمكننا ذلك من أن نفهم أن بناء السلام عملية لا يمكن فرضها أو إدارتها من الخارج، وإنما هو عملية يجب أن تنشأ استنادا إلى قدرات كل مجتمع وآماله ومصالحه. والملكية الوطنية لتلك العملية يجب أن تتم على نحو تدريجي. وهذا ليس أكثر السبل احتراما لتحقيق أهدافنا فحسب، ولكنه أيضا شرط مسبق لتحقيق السلام الحقيقي.

وبحكم عضويتنا في مجلس الأمن، تمكنا من أن نفهم، على أرض الواقع، ضرورة الابتعاد عن الأساطير والأوهام التي يمكن أن تقودنا إلى السير في طرق مسدودة أو إلى اتخاذ إجراءات عقيمة لإحلال السلام في حالات ما بعد انتهاء النزاع.

وأحد الأمثلة على ذلك، وهو مثال من المؤكد أن أعضاء المجلس قد سمعوا به، أسطورة الفردوس المفقود. ففي أي مخيم للاجئين في جمهورية الكونغو الديمقراطية، كثيرا ما يسمع المرء نساء يقلن إنهن كنا سعيدات ويعشن حياة هانئة ولم يتعرضن مطلقا للعنف في الماضي ولم تكن هناك مشاكل في مجتمعاتهن المحلية. وأعتقد أن هذا انبهار بماض لم يكن له وجود على الإطلاق. ويمكن النظر إليه باعتباره وسيلة للتعبير عن الحزن، وينبغي لنا أن نفهمه على هذا النحو. ولكن في منظمتنا، لا يمكن أن نعمل في مجتمعات ما بعد النزاع بالنظر في مرآة الرؤية الخلفية إلى ماض لم يكن له وجود على الإطلاق. والتمكين هو تحديدا الأمر الذي يمكن أعضاء المجتمع من تذكر الماضي، ولو حتى بشكل مؤلم، لكي يكونوا قادرين على التصدي لصعوبات الحاضر ومواجهة تحدياته من أجل بناء المستقبل الذي يحتاجون إليه ويستحقونه.

وتتمثل أسطورة أخرى صادفناها، مرة أخرى في أحد مخيمات اللاجئين ولكن في السودان وهي تؤرقنا أخلاقيا، في الحالات التي يبعث فيها وجود الأمم المتحدة أو المنظمات الدولية الأخرى على أرض الواقع على اعتقاد متزايد بأن مستقبل ذلك المجتمع سيُحل من خلال هذا الوجود وبفضله وبأن إمكانية أن يعيش هؤلاء الناس في مجتمع سعيد هي بأيدي أولئك المُخلّصين، أو يسمح بهذا الاعتقاد. فالسماح لاعتقاد من هذا القبيل بأن يتنامى ليس أمرا غير مشروع فحسب، من المنظور الأخلاقي، ولكنه يعيد من الناحية المؤسسية إنتاج عقلية التبعية التي تنظر إلى الشعوب والبلدان بوصفها مستفيدة من المعونة وتمنع، في الوقت نفسه، الشعوب والمجتمعات المحلية من أن تصبح عوامل للتغيير، ذات حقوق ومسؤوليات حصلت عليها بحرية من أجل بناء أو إعادة بناء عقد اجتماعي وإحلال السلام الدائم.

وفي مخيم آخر للاجئين، أخبرتنا امرأة أن السلام بالنسبة لها هو لحظة عابرة بين حربين. وهذه هي أسطورة العودة الأبدية. وبالنسبة لها، فإن السلام سيظل دائما على هذا النحو – لحظة عابرة بين حربين. وأعتقد أن من واجبنا أيضا التغلب على هذا المنطق الانهزامي القائم على مبدأ الحتمية. وتلك هي مسؤوليتنا.

وهنا، أود أن أشير إلى التقارير الهامة التي نتلقاها ونقرأها. ويتعين علينا في لجنة بناء السلام وفي المجلس أن نطرح على أنفسنا الأسئلة التالية: ما هو نوع الديمقراطية المناسب لكل دولة؟ وما هو نوع الديمقراطية المطلوب لإحلال السلام؟

وفي هذا الصدد، تعلمنا أيضا أن بناء وإعادة بناء الدولة في مرحلة ما بعد النزاع لا يمكن أن يقوم على أساس منطق القوة، أو على فكرة أن ”الإنسان ذئب في ثياب حمل بالنسبة لأخيه الإنسان“ أو على النزاع أو الخلاف الدائمين. كما تعلمنا أن السبيل إلى إحلال السلام الدائم في مجتمعات ما بعد النزاع لا يتمثل في الاستبداد ووحدة الثقافة وهيمنة الاعتقاد بأنه لا يوجد سوى طريق واحد صحيح. وتعلمنا أن الطريق إلى السلام الدائم يكون من خلال الديمقراطية القائمة على أساس المداولات والمساواة والحرية وبناء مجتمع عادل وشامل، مع الاحترام الكامل لحقوق الإنسان. ومن المفارقات أننا تعلمنا ذلك ونعرفه حق المعرفة، غير أن الاعتقاد بأن الإنسان ذئب في ثياب حمل بالنسبة لأخيه الإنسان وهيمنة الإصرار على أنه لا يوجد سوى سبيل واحد للمضي قدما لا يزالان موجودين، حتى في مجتمعات ما بعد النزاع. وهذا فخ يجب أن نسعى إلى القضاء عليه.

لقد سمحت لنفسي بالتدبر في هذه الأفكار المجردة لأن اجتماعا من هذا القبيل يتيح لنا أن نفكر في الأشياء بتمعن. فنحن نتخذ في كثير من الأحيان القرارات كما لو كنا رجال إطفاء يقومون بإخماد الحرائق. وأعتقد أن لجنة بناء السلام لها دور وقائي هائل. وتتمثل الفكرة في توطيد السلام بغية الحيلولة دون استئناف أعمال العنف ودون ترسخ مشاعر الكراهية ودون نشوب حروب مدمرة.

وأود أن أشير إلى مفهوم السيد الإبراهيمي القائم على وجود ثلاث دوائر عندما أخبرنا عن الكيفية التي ينظر بها إلى الحالة في سوريا. وأعتقد أيضا أنه قد تبين، هنا في المجلس وفي لجنة بناء السلام وفي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ضرورة إدماج البعد المحلي في البعد الوطني والبعد الوطني في الإقليمي والبعد الإقليمي في الدولي. فلم يعد من الممكن التفكير بأية طريقة أخرى، لا لمجرد وجود الإنترنت ولكن لأن العالم أصبح مترابطا. ونحن مترابطون وقد أصبحت حقوق الإنسان ذات طابع عالمي.

وهذا مصدر آخر للتوتر نناقشه أيضا في الجمعية. فما الذي يمكننا عمله لضمان أن تصبح حقوق الإنسان العالمية، التي يجب إدراجها في جوهر بناء وإعادة بناء سيادة

القانون في مجتمعات ما بعد النزاع، موضوعا غير قابل للنقاش؟ وما الذي يمكننا عمله في الوقت نفسه لضمان عدم تقويض التنوع الثقافي والإثني والجنساني والعرقي والديني وعدم تحوله إلى ضحية لوحدة الثقافة؟ وأعتقد أنه يتعين علينا، في سياق جهودنا لبناء السلام بعد انتهاء النزاع، العمل وتقديم المساعدة والتعاون لضمان أن تعبر المواثيق الاجتماعية الناشئة عن الهويات المتعددة الموجودة في مختلف البلدان تعبيرا واضحا عن احترام حقوق الإنسان وأن تسمح بإجراء مناقشة ديمقراطية حول الموضوع المطروح للنقاش، ألا وهو، تعدد الهويات وتنوعها في أي بلد.

يجب أن يجري نقاش ديمقراطي بشأن ما هو قابل فعلا للتفاوض، والمتمثل في الهوية المتنوعة والمتعددة لبلد ما.

إنني ممتنة جدا لك سيدتي الرئيسة، على إتاحة الفرصة لعقد هذه المناقشة. ونحن نواصل دعم المبادئ التي سلط عليها الزملاء الآخرون الضوء. ونشكر نائب الأمين العام على تقييمه لتنفيذ الأولويات التي حددها المجلس في عام ٢٠١٢. وأود أيضا أن أشكر السيدة هيلين كلارك. وهي تعلم كم أحترمها ليس فقط على المستوى الشخصي، ولكن أيضا بسبب حقيقة أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، قد أدخل عنصر التنمية البشرية، على أساس التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية الدائمة والمستدامة. ويوفر عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في حالات ما بعد النزاع، مسارا زمنيا وثقافيا واستراتيجيا من أجل التخفيف من الاحتياجات الملحة الناجمة عن الجوع والفقر، من خلال تقديم المساعدات الإنمائية الإنسانية، للانتقال من حالة اليأس إلى أمل بناء أو إعادة بناء بلد، ومن تفتيت بلد إلى تماسكه الاجتماعي. وتلك بالطبع تحديات هائلة.

أنتقل الآن لمسألة النساء والأطفال والشباب. لقد دأب أستاذي للفلسفة على القول بأنه لا يكفي ببساطة إشراك المرأة في العملية الانتخابية لبناء الديمقراطية. فالانتخابات الديمقراطية التي تشارك فيها المرأة، ليست كافية. حيث يجب أن يكون للمرأة الحق في التصويت، ولكن يجب أن يكون ثمة أيضا تمكين اقتصادي واجتماعي وسياسي وجنساني لتلك المرأة، حتى تتمكن من المشاركة بحرية حقا، وعلى قدم المساواة في عمليات صنع القرار، ومن ثم يمكنها تنشئة أولئك الأطفال الذين شهدوا مستقبلهم يدمر، وإعطاءهم الأمل، كبشر يتمتعون بالمساواة.

السيد شيرمان (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أشكرك سيدتي الرئيسة، على عقد هذه المناقشة. وأود أيضا أن أشكر نائب الأمين العام ورئيس لجنة بناء السلام ومديرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، على إحاطاتهم الإعلامية.

وأود التركيز على ثلاث قضايا: أولا، تحسين قدرة الأمم المتحدة على التخطيط والتكيف وسحب تدخلاتها في مجال بناء السلام، وثانيا، دور المرأة في بناء السلام، وثالثا، استعراض هيكل بناء السلام الذي سيجري خلال عام ٢٠١٥.

كما قال الآخرون، سيتوصل المجلس إلى قرار تاريخي الأسبوع المقبل عندما سيقرر إغلاق مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون. لقد عمل شعب سيراليون بجد على تحقيق الاستقرار في بلده، ورغم أنه لا يزال يواجه العديد من التحديات، فإنه الآن على الطريق لتحقيق مستقبل أكثر إشراقا. ويجب أن تكون الأمم المتحدة فخورة بالدور المركزي الذي قامت به، فيما يخص مساعدة سيراليون على التعافي من الحرب الأهلية المدمرة. ويشكل ذلك مثالا، على الكيفية التي يمكن من خلالها لتدخلات بناء السلام التي تضطلع بها الأمم المتحدة بشكل فعال وتصميم وتخطيط جيد، تحسين حياة الناس.

قدم الأمين العام السابق بطرس غالي في عام ١٩٩٢، مفهوم بناء السلام في ”خطة للسلام“. ومنذ ذلك الحين،

أطلق المجلس العديد من البعثات بولايات لا تدرك أهمية مراقبة وقف إطلاق النار فحسب ولكن أيضا أهمية بناء سلام دائم. وقد حقق بلدان هما ليبريا وكوت ديفوار، مزقا نفسيهما في حربين أهليتين، تقدما كبيرا في بناء الاستقرار، بمساعدة بعثات الأمم المتحدة. وعلمتنا تجربة أكثر من عقدين من عمل الأمم المتحدة في مجال بناء السلام، أن الملكية الوطنية القوية لعمليات بناء السلام الشاملة للجميع، والتركيز على بناء المؤسسات الوطنية، ضروريان لتحقيق السلام المستدام.

لكن تظهر الانتكاسات الأخيرة والعودة إلى النزاع مجددا في جمهورية أفريقيا الوسطى وجنوب السودان، أنه يجب علينا أن نراجع باستمرار ونحسن نهجنا الخاصة ببناء السلام. لقد أصبح بناء السلام أكثر تعقيدا وتحديا للأمم المتحدة، حيث ظهرت مسببات جديدة للنزاعات، مثل الجريمة المنظمة وتهريب المخدرات والاتجار غير المشروع بالموارد الطبيعية. ويجب أن نكون على مستوى تلك التحديات الجديدة، ويجب على الأمم المتحدة تحسين الطريقة التي تحلل بها النزاع، وتخطط بها للبعثات وتستعرضها، وتتأهب بها لعمليات الانتقال.

ولدى إعداد كل بعثة، ينبغي للأمم المتحدة إجراء تحليل دقيق للنزاع وأسبابه، من أجل فهم كيفية تركيز أنشطتها الخاصة ببناء السلام وتحديد أولوياتها. ويجب على البعثات التنسيق عن كثب مع شركائها في الميدان، بما في ذلك فريق الأمم المتحدة القطري. وتضطلع وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها بدور هام فيما يخص الاضطلاع بمهام بناء السلام البالغة الأهمية. إن ترتيبات من قبيل مركز التنسيق العالمي المشترك المعني بشؤون الشرطة والعدالة والسجون لكفالة سيادة القانون في حالات ما بعد النزاع والأزمات الأخرى، ضرورية من أجل ضمان تطبيق نهج ”وحدة العمل في الأمم المتحدة“ في مجال بناء السلام.

بالإضافة إلى ذلك، فإننا بحاجة إلى إجراء استعراضات منتظمة للبعثات القائمة، للنظر بانتظام في ما إذا كان مزيج القدرات العسكرية والمدنية وقدرات الشرطة في البعثة لا يزال مناسبا في ضوء الظروف المتغيرة في الميدان. وأخيرا، نحن بحاجة إلى ضمان وجود خطة واضحة لتقليص كل بعثة، بمجرد أن نتمكن من القيام بذلك بمسؤولية.

تقع علينا في المقابل، كأعضاء في المجلس، مسؤولية ضمان أن الولايات التي نسندها لبعثات الأمم المتحدة تتسم بالتركيز والواقعية وذات أولويات. وسوف تسمح هذه الخطوات بأن تصبح تدخلات بناء السلام التابعة للأمم المتحدة أكثر دينامية، وتضمن أن هذه التدخلات تحظى بالتركيز والقدرات المناسبة، لمساعدة الحكومات والبلدان المضيفة على بناء سلام دائم.

أود أن أنتقل الآن إلى مسألة المرأة وبناء السلام، التي تمثل أولوية قصوى بالنسبة للمملكة المتحدة. ومنذ نهاية الحرب الباردة، لم تمثل المرأة سوى ٤ في المائة من الموقعين على اتفاقات السلام، وأقل من ٣ في المائة من الوسطاء في محادثات السلام، وأقل من ١٠ في المائة من اولئك الذين يجلسون على طاولة التفاوض بالنيابة عن طرف من أطراف النزاع. ويتعين القيام بالمزيد لتعزيز دور المرأة في عمليات بناء السلام بعد انتهاء النزاع.

وفي ذلك الصدد، شكل اتخاذ القرار ٢١٢٢ (٢٠١٣)، في شهر تشرين الأول/أكتوبر الماضي، خطوة إيجابية إلى الأمام. ويشكل تنفيذ جميع أصحاب المصلحة الكامل للقرار أمرا هاما. وتعمل المملكة المتحدة من جانبها، بنشاط على تعزيز مشاركة المرأة في بناء السلام. على سبيل المثال عقدنا، فيما يخص سوريا، تدريبا على التفاوض لفائدة الائتلاف الوطني السوري بخصوص المسائل الجنسانية ومشاركة المرأة، واضطلعنا بدور رائد فيما يخص دعم زيادة تمثيل المرأة في مؤتمر جنيف الثاني الأخير بشأن سوريا.

إننا نواصل دعوة الممثلين الخاصين للأمين العام، والمبعوثين الخاصين لإجراء مشاورات منتظمة مع المنظمات النسائية والعمل مع المجتمع المدني لدعم القيادات النسائية. ونواصل أيضا دعوة الأمين العام إلى تعزيزالتدريب والخبراء في المجال الجنساني في أفرقة الوساطة، ودعم تعيين نساء كوسيطات للأمم المتحدة. وكما قال سفير رواندا، تشكل زيادة مشاركة المرأة وقيادتها في بناء السلام، ضرورة عملية، وليس اقتراحا فلسفيا.

أود أن أختتم بكلمة موجزة عن استعراض هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام خلال عام ٢٠١٥. وسيمثل ذلك لحظة مهمة بالنسبة لجميع هيئات الأمم المتحدة المشاركة في أنشطة بناء السلام. إن المملكة المتحدة تعتقد أن الاستعراض ينبغي ألا يركز فحسب على المؤسسات التي أنشئت في عام ٢٠٠٥، ولكن ينبغي أن ينظر في فعالية جميع أنشطة بناء السلام التابعة للأمم المتحدة، والإسهامات التي قدمتها جميع شُعب الأمم المتحدة العاملة في مجال بناء السلام، بما في ذلك الأمانة العامة، والوكالات والصناديق والبرامج. لقد تطور بناء السلام منذ عام ٢٠٠٥، وجرى تعميمه الآن على العمل اليومي للعديد من أجزاء كثيرة من منظومة الأمم المتحدة. ولن يقدم التركيز بشكل ضيق، على لجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام ومكتب دعم بناء السلام، للدول الأعضاء، تقييما كاملا لفعالية أنشطة الأمم المتحدة في مجال بناء السلام.

السيد بوبليس (ليتوانيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر جميع المتكلمين على مداخلاتهم. يشكل دعم وتوطيد السلام الهدف الأساسي لهيكل الأمم المتحدة لبناء السلام. ومن مسؤوليتنا الجماعية تعزيز المكاسب التي حققناها، ومنع انزلاق البلدان الخارجة من النزاع مرة أخرى إلى العنف. ويشكل الاهتمام المتواصل والالتزام الثابت للمجتمع الدولي، والملكية الوطنية القوية، أمورا حاسمة لإحلال سلام دائم

إن ليتوانيا تقر بأهمية العناصر الرئيسية الواردة في تقرير الأمين العام عن بناء السلام في أعقاب انتهاء النزاع لعام ٢٠١٢ (S/2012/746)، المتمثلة في العمليات الشاملة للجميع وبناء المؤسسات والدعم الدولي المطرد، إلى جانب الملكية الوطنية القوية.

وينبغي للمجتمع الدولي أيضا إيلاء مزيد من الاهتمام للتخفيف إلى أدنى حد من تأثير الضغوط الخارجية، من قبيل النزاع العابر للحدود واحتمال امتداد نطاق التهديدات التي تشكلها الشبكات الإجرامية الدولية. والعوامل الداخلية، من قبيل الإقصاء السياسي والتمييز الحقيقي أو المتصور ضد الفئات الاجتماعية والفساد وارتفاع مستويات البطالة بين الشباب والتوزيع غير المتكافئ للموارد الطبيعية، يمكن أيضا أن تكون مزعزعة للاستقرار بشدة في البلدان المُجزأة من الناحيتين السياسية والاجتماعية والتي تعاني مؤسساتها من الضعف.

وأود أن أركز في ملاحظاتي على عنصرين: بناء المؤسسات وسيادة القانون. فقد عقد المجلس، برئاسة ليتوانيا في الشهر الماضي، مناقشة مفتوحة (انظر S/PV.7113) واعتمد بيانا رئاسيا بشأن سيادة القانون (S/PRST/2014/5). وشددت تلك العملية مرة أخرى على أهمية سيادة القانون بوصفها أحد العناصر الرئيسية لمنع نشوب النزاعات وبناء السلام وتسوية النزاعات وحفظ السلام. وعلاوة على ذلك، فإنها دارت حول فكرة أن بناء السلام في وقت مبكر يبدأ ببعثات حفظ السلام وأن دعمها لتعزيز مؤسسات سيادة القانون ينبغي أن يضع الأسس لتحقيق أهداف بناء السلام على المدى الطويل. وفي هذا السياق، فقد جرى التشديد على دور الإدارة الفعالة لعمليات الانتقال وكذلك على أهمية الشراكات والتعاون مع الدول الأعضاء والشركاء على الصعد الإقليمية ودون الإقليمية والدولية. وأكد المجلس أيضا أن الملكية الوطنية

والمسؤولية والإرادة السياسية أمور ذات أهمية حاسمة في بناء السلام المستدام.

ومن بين مظاهر التعبير العملي عن السلام المستدام تعزيز المؤسسات الرسمية وغير الرسمية واستعادة وظائف الحوكمة الأساسية وتقديم الخدمات على قدم المساواة وتقوية نظم المساءلة المحلية في البلدان الخارجة من النزاعات. والأمر يتطلب وقتا طويلا لكي تتطور المؤسسات لتصبح منتدى راسخا للمشاركة السياسية الشاملة للجميع وتوفير الأمن والخدمات الاجتماعية والعدالة والتعليم والفرص الاقتصادية. ولا تزال قدرات الحكومات على دعم وتمكين هذه المؤسسات تشكل تحديا رئيسيا للبلدان الخارجة من النزاعات. والقيادة القوية والإرادة السياسية أمران في غاية الأهمية.

ويتمثل عنصر هام آخر من عناصر بناء السلام في الشمول. فيجب على الحكومات المنتخبة أن تحافظ على مشاركة مختلف القوى المجتمعية والسياسية وأن تشركها في عملية صنع القرارات. ويتعلق أحد الجوانب الهامة جدا للشمول بمشاركة النساء والشباب. وما فتئنا نحث على إشراك المرأة في عمليات بناء السلام، ولكن ماذا يعني ذلك في الواقع؟ إن المرأة عامل قوي للتغيير في إعادة بناء المجتمعات المحلية المتضررة من النزاع. فالمرأة تجلب تجاربها مع الحرب إلى طاولة المفاوضات. وتشكل النساء ٨٠ في المائة من اللاجئين. والنساء يقعن في أحيان كثيرة ضحايا للعنف الجنسي ويصبحن أرامل حرب. وعندما ينخرطن في صفوف المقاتلين، تكون لديهن أيضا احتياجات وتجارب مختلفة عن المقاتلين من الرجال. وتشكل الحوكمة الديمقراطية وإصلاح قطاع الأمن وحيازة الأراضي والعدالة وحماية حقوق الإنسان عناصر أساسية لتحقيق السلام المستدام والذي ينبغي أخذ مصالح المرأة والمنظور الجنساني في الاعتبار في سياقه.

ومن المهم للغاية متابعة خطة عمل الأمم المتحدة المؤلفة من سبع نقاط بشأن مشاركة المرأة في بناء السلام، والتي التزمت الأمم المتحدة فيها بضمان مشاركة المرأة في حل النزاعات وإعادة البناء بعد انتهاء النزاع والوساطة. كما أنها تعزز تمثيل المرأة في هياكل الحوكمة في مرحلة ما بعد النزاع.

وقد أشار المجلس اليوم إلى القرار ٢١٢٢ (٢٠١٣)، الذي لا يزال يشكل عنصرا أساسيا في توسيع نطاق إطار إسهام المرأة في إحلال السلام.

ومن أجل زيادة فعالية المساعدة المقدمة للبلدان المتضررة من النزاعات، ينبغي أن تسترشد الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي بروح شراكة تعزز وتحسن تنسيق الصلات بين القدرة المدنية للأمم المتحدة والدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية والمؤسسات المالية الدولية والمجتمع المدني. ولا يسعني التشديد بما فيه الكفاية على الدور الذي تضطلع به لجنة بناء السلام في تنسيق وتعزيز أنشطة هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام في هذا الصدد. وزيادة التفاعل والتعاون مع البنك الدولي والتعاون على أرض الواقع أمر مطلوب. ويجب عدم اختزال دور لجنة بناء السلام في مجرد جمع الأموال. والنقاش حول سبل تعميق وتركيز الدور الذي تقوم به اللجنة في تقديم المشورة والدعم يأتي في وقته تماما. وفي هذا السياق، فإن الاستعراض الصادر به تكليف لعمل اللجنة والمقرر إجراؤه في العام المقبل بالغ الأهمية.

فمن الواضح أن لجنة بناء السلام تضفي قيمة أكبر على مداولاتنا في مجلس الأمن. ويمكن لرؤساء التشكيلات القطرية التابعة للجنة المشاركة في جلسات المجلس التي يجري خلالها النظر في الحالة المتعلقة بالبلد المعني. ويمكن أيضا أن يكون هناك قدر أكبر من التنسيق قبل وأثناء الزيارات القطرية التي يقوم بها رؤساء التشكيلات التابعة اللجنة وأعضاء المجلس.

وأخيرا، فإننا نتطلع إلى التقرير التالي للأمين العام عن بناء السلام في أعقاب انتهاء النزاع والذي يصدر في وقت لاحق من هذا العام، والذي نثق بأنه سيوفر أساسا لمداولاتنا بشأن الدروس المستفادة من استجابة الأمم المتحدة في البلدان المتضررة من النزاع أو الخارجة منه. الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثلة لكسمبرغ.

أشكر نائب الأمين العام، السيد يان إلياسون، ورئيس لجنة بناء السلام، السفير باتريوتا، ومديرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، السيدة هيلين كلارك، على إحاطاتهم الإعلامية. فقد سلطت الضوء على الصلات الوثيقة بين مختلف الجهات الفاعلة والكيانات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة ومجموعة الأمم المتحدة الإنمائية وهيكل بناء السلام الذي أنشئ في عام ٢٠٠٥. وقد حث نائب الأمين العام، الذي كان أحد الآباء المؤسسين لذلك الهيكل، المجلس على الشروع في التفكير بتدبر في ضوء الاستعراض المتعمق لهيكل بناء السلام المزمع إجراؤه في عام ٢٠١٥. وآمل أن نستجيب لهذا النداء وأن نكون قادرين على مواصلة مناقشات اليوم خلال الفترة بين الآن وحتى موعد المناقشة السنوية بشأن تقرير لجنة بناء السلام، والتي تُعقد في تموز/يوليه، وبعدها أيضا.

وأكد المتكلمون الثلاثة في إحاطاتهم الإعلامية على أن بناء السلام شأن يهم الجميع. وهو مسعى طويل الأجل، يستلزم تعبئة جميع القوى الحية للبلد أو للمنطقة بأسرها إلى جانب الدعم المستمر من قبل المجتمع الدولي. وثمة أمثلة إيجابية ينبغي أن تشجعنا في الجهود التي نبذلها – وأشير على وجه الخصوص إلى سيراليون، حيث من المنتظر الانتهاء بنجاح في الانتقال من مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون إلى فريق الأمم المتحدة القطري بنهاية هذا الشهر. وأنا أتكلم أيضا عن غينيا، حيث سمح إجراء الانتخابات التشريعية بسلاسة في عام ٢٠١٣ والقبول بالنتائج بأن تأتي عملية الانتقال في ذلك البلد بثمارها، وذلك على أساس الحوار السياسي الشامل للجميع الذي يسرته الأمم المتحدة. وفي غينيا، شاركت جميع الجهات الفاعلة الرئيسية بشكل مباشر. وهذه الجهات هي الممثل الخاص للأمين العام لغرب أفريقيا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصناديق وبرامج الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والشركاء الثنائيون والمجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات النسائية وتشكيلة غينيا التابعة للجنة بناء السلام، والتي تشرُف لكسمبرغ برئاستها منذ ثلاث سنوات حتى الآن.

ومع ذلك، فإن الأمثلة على الوقوع مجددا في براثن النزاعات الفتاكة، كما هو الحال في جمهورية أفريقيا الوسطى وجنوب السودان، تبين أنه لا يزال أمامنا شوط علينا أن نقطعه في مجال بناء السلام. وحينما تُنتهك حقوق الإنسان أو تظهر ديناميات الإقصاء والتهميش أو يهدد تقليص الحيز السياسي التقدم المحرز، فإن الأمر يستلزم اليقظة والعمل. وهذا هو جوهر مبادرة ”الحقوق أولا“ التي أطلقها الأمين العام ونائب الأمين العام في كانون الأول/ديسمبر الماضي.

وثمة بعد سياسي أيضا لبناء السلام وتوطيد الدولة. فلا يمكننا أن نتجاهل حقائق الاقتصاد السياسي لبلد ما أو الأسباب الكامنة وراء النزاع أو المخاطر التي يشكلها الفساد أو الحوكمة التي لا تفضي إلى التنمية السياسية والاقتصادية أو الإقصاء الاجتماعي أو الجريمة المنظمة أو الثقافة السياسية التي يظفر فيها الفائز بكل شيء. وبناء السلام الدائم يتطلب تنفيذ عمليات وتسويات سياسية شاملة للجميع وإنشاء مؤسسات وطنية تتمتع بالكفاءة وتخضع للمساءلة واهتماما ودعما متواصلا من المجتمع الدولي.

ونحن نرحب بالجهود التي تبذلها الدول الأعضاء في مجموعة الدول الهشة السبع وبإبرام اتفاقات وطنية في إطار ”الاتفاق الجديد“. والمساءلة المتبادلة لا توجد بين حكومة

الدولة الهشة وشركائها الدوليين فحسب، ولكن أيضا بين تلك الحكومة ومواطنيها.

يتطلب بناء السلام إبرام اتفاق اجتماعي جديد. وينبغي أن يكون بمقدور الدولة الاضطلاع بوظائفها التنظيمية التي تضفي المشروعية عليها. وينبغي للدولة أن تكفل مسؤوليتها في مجالات تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، وإرساء سيادة القانون، وتوفير الخدمات العامة للمواطنين. وكما أكد المتكلمون الآخرون اليوم، لا بد من كفالة الملكية الوطنية الحقيقية. وعملية بناء السلام ينبغي أن تكون عملية جامعة، وأن تجسد حقيقة توافق الآراء على الصعيد الوطني.

ولذلك السبب، من المهم أيضا كفالة مشاركة النساء مشاركة كاملة. فالنساء أطراف فاعلة أساسية في عملية بناء السلام، مثلما تجلى في الأمثلة التي ذكرها نائب الأمين العام وبعض المتكلمين السابقين. ويصدق هذا على غينيا وغينيا – بيساو وليبريا واليمن.

إن خطة عمل الأمين العام لتعميم مسألة المساواة بين النساء والرجال في بناء عمليات السلام ما زالت وجيهة. ومن غير المقبول أن تظل النساء أكبر ضحايا العنف خلال النزاعات وبعد انتهائها، وأن يتم إقصاؤهن عندما يحين وقت تسوية تلك النزاعات وإعادة بناء البلد بعد انتهاء النزاع.

كما أود أن أقول بضع كلمات بشأن البعد الإقليمي لبناء السلام مُستشهدةً بنموذج اتحاد نهر مانو. وتتلقى أربعة بلدان من تلك المنطقة – غينيا وليبريا وسيراليون – المساعدة من لجنة بناء السلام. وفي تموز/يوليه الماضي، نظمت التشكيلات القطرية المحددة الثلاث التابعة للجنة بناء السلام اجتماعا مشتركا بمشاركة الأمين العام لاتحاد نهر مانو بغية مناقشة التحديات المشتركة فيما بين بلدان المنطقة. وفي تشرين الأول/أكتوبر الماضي، اعتمدت تلك البلدان استراتيجية أمنية تركز على أمن حدود اتحاد نهر مانون، بدعم من مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا. وتنفيذ الاستراتيجية سيمكن من منع نشوب النزاعات، ومن ثم، بناء السلام على الصعيد الإقليمي.

وفي الختام، أود أتناول مجددا هيكل بناء السلام الذي أنشيء في عام ٢٠٠٥. أعتقد أنه ينبغي لنا أن نقر بإمكانات لجنة بناء السلام باعتبارها هيئة تشاورية يمكن أن تسدي

النصائح لمجلس الأمن، وباعتبارها جهازا استشاريا وشريكا بناء للبلدان الخارجة من النزاعات. وهناك نطاق واسع لتحقيق أقصى قدر من إمكانات تلك الهيئة. فَلْنفعل ذلك بدون انتظار نتائج الاستعراض المقرر إجراؤه في عام ٢٠١٥.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيسة مجلس الأمن.

لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين. بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج على جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٤٥.